تكامل الجهود الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعيا

إعداد الدكتور

احمد محمد عطية مرسي

مدرس بقسم تنظيم المجتمع –

كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة اسوان

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

أولا: مدخل لمشكلة الدراسة :

يعتبر التمكين أحد المداخل الأساسية لعملية التنمية لتحقيق الاستثمار الأمثل لدور المرأة، فالتنمية التي لا تشارك فيها المرأة تنمية معرضة للخطر، وذلك لأنها تهمل نصف سكان المجتمع وتنكر قدرتها على الإنتاج(١).

حيث يهدف التمكين إلى مساعدة الأفراد للتغلب على الضغوط والمعوقات البيئية لزيادة إستجابة البيئة الأجتماعية لإحتياجات الأفراد وتحقيق أهدافهم وخاصة الفئات المهمشة أو من يعانون من الظلم الأجتماعى ويهدف إلى تشجيع الناس على بناء وإستخدام المعارف الخاصة من أجل تمكين الذات(٢).

لذلك لا يستطيع أحد أن يجادل في أهمية دور المرأة في المجتمع، فالمرأة التي تدرك حقيقة دورها وتلتزم بواجباتها وتحرص على ممارسة حقوقها إنما تؤثر في حركة الحياة في وطنها تأثيراً بالغاً مما يدفع به إلى مزيد من التقدم والرقى، وملاحقة الركب الحضاري على مستوى العالم أجمع(٣)

فقد أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام (٢٠٠٢) على أن تمكين المرأة يتم من خلال فتح وإتاحة جميع الفرص المرتبطة باستثمار قدراتها ومساواتها مع الرجل في كافة مناحي الحياة، والذى يعد أحد الشروط الأساسية التي يجب أن تؤسس عليها المجتمعات خطواتها الإصلاحية(٤).

وبالنسبة لوضع المرأة في مصر فإنها تمثل نسبة كبيرة من السكان في المجتمع المصري حيث تشير الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠٠٩ أن عدد الإناث وصل ٣٥,٧٨٩٧٥ مليون نسمه بنسبة ٤٨.٨%(٥) ، وفى عام ٢٠١٤ تشير الإحصاءات إلى أن المرأة تشكل حوالى ٤٩% من إجمالى سكان مصر(٦).

ولذا فقد اهتمت مصر في العقدين الأخيرين بالمرأة ودورها في كافة الأصعدة، لتمكينها من الإسهام بفاعلية في عملية التنمية، لأن المرأة تعتبر إحدى الفئات التي مازالت تطالب بتطبيق الحقوق التي كفلتها لها التشريعات والقوانين والدساتير العالمية والمحلية وتتعلق معظمها بإزالة شتى أشكال التفرقة النوعية وتمكينها من المشاركة في الحياة العامة(٧).

فقد رصد المجلس القومي للسكان مجموعة من الأهداف لتمكين المرأة من بينها : التمكين القانوني والتشريعي: وذلك لمحو الأمية القانونية لدى النساء، والتصدي لظاهرة العنف والقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة(٨) ، لأنه مازالت هناك عقبات تمنع المرأة من التمتع بكامل حقوقها القانونية والمدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، وأن المرأة تواجه أشكالاً مختلفة من التمييز القانوني الذي يضعها في منزلة أقل من الرجل(٩) ، لذلك يجب على القائمين بالتشريع وكذلك القائمين على تنفيذه العمل على تحقيق الأمن والأمان والعدالة الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع وخاصة الفئات الضعيفة (المرأة، الطفل)(١٠).

ويمثل التمكين التشريعي قوة مركزية في عملية الإصلاح، وهى تتضمن التزام الدولة بواجباتها نحو احترام حقوق الإنسان، ونجد أن عناصر التمكين القانوني راسخة في روح القانون الدولي لحقوق الإنسان خاصة في المادة رقم (١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ونصها: "يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء"(١١).

لذلك يجب أن تعمل إجراءات التمكين التشريعي على تحقيق ما يلي(١٢):

١- ضمان حصول جميع الأفراد على الحقوق الأساسية في التمتع بهوية قانونية.

٢- إبطال أو تعديل القوانين واللوائح المتحيزة ضد المرأة.

٣- تسهيل إنشاء منظمات وائتلافات تابعة للدولة والمجتمع المدني لضم مساعدين قانونيين يعملون لصالح الفئات المستبعدة.

٤- دعم الإجراءات الملموسة الرامية لتحقيق التمكين القانوني للمرأة والأقليات واللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً.

٥- تعزيز الخدمات القانونية في إطار مؤسسي حتى يتسنى للمرأة معرفة القوانين ويكون بمقدورها الاستفادة منها.

ومما سبق فإنه يجب التنويه إلى أن المنظمات الخاصة بالدفاع عن حقوق المرأة يجب أن يكون لها قدر من التأثير والضغط على السلطات السياسية حتى ترفع التحفظات وتُفعل الاتفاقيات تفعيلاً تاماً كي تتمتع النساء بجميع الحقوق التي تقرها وتضمنها، ومن أهم مهامها أيضاً أن تعمل على تنظيم حملات للتوعية بالحقوق القانونية، وأيضاً إعداد مشاريع قوانين بديلة للقوانين التميزية الجاري العمل بها، ومن هنا يجب أن يتجلى الاهتمام بإنشاء العديد من الهيئات والمنظمات التي تدعم مكانة المرأة في المجتمع وتحاول مساواتها بالرجل(١٣).

وبجانب المؤسسات الحكومية إتجهت الجمعيات الاهلية حديثآ إلى تبنى مفهوم تمكين المرأة كأحدى الإستراتيجيات التى تركز على إعداد الفرد وتنمية قدراته على التعليم الذاتى المستمر وملاحقة المعارف المتجددة وإستيعابها وإكتسابها للمهارات بالأعتماد على إستراتيجية التمكين والتى تستهدف تنمية المرأة إقتصادياآ وإجتماعياآ لكى تصبح أكثر إعتماداآ على نفسها لمواجهة مشكلاتها(١٤).

فهناك العديد من الجهود التى تبذل من قبل المنظمات الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعيا تتمثل هذه الجهود في تحقيق التعاون والتنسيق والتبادل والاتصال فيما بينها بشكل يضمن تحقيق التكامل بينها في كافة الامور المرتبطة بالمرأة تشريعيا .

والخدمة الاجتماعية كمهنة تركز على تمكين الأفراد والجماعات والمجتمعات بتنمية قدراتهم للتغلب على الصعوبات والمعوقات والمشكلات القائمة والمحتملة وحسن توظيف وتوجيه القدرات والإمكانات الفردية والجماعية والمجتمعية، لأن التمكين يعد هاماً مع الفئات الضعيفة والأقل قوة وقدرة مثل(المرأة، الطفل، الفقراء وغيرهم)(١٥).

وطريقة تنظيم المجتمع من طرق مهنة الخدمة الاجتماعية التي تهتم بالفئات الضعيفة وتسعي الي تمكينها من خلال المنظمات المختلفة سواء كانت حكومية أو أهلية من خلال بذل العديد من الجهود منها :

- فتح قنوات اتصال بين فريق العمل (التخصصات المختلفة فى المنظمة) وأهالى المجتمع وكذلك المنظمات الأخرى فى المجتمع من خلال المقابلات والمناقشات وحلقات النقاش والاجتماعات والزيارات لتحقيق التفاعل بين المنظمات ، تنسيق جهود المنظمات والعمل التطوعى لتواكب التطور بما يحقق مناخ مناسب لعمل المنظمات(١٦).

فبناء الشبكات الاتصالية بين المنظمات التي تعمل في نفس المجال أو التي تتكامل في نشاطاتها علي المستوي المحلي أو القومي ، يعتبر ضرورة لتفعيل وتقوية دور هذه المنظمات ككل ، وإن ذلك يستلزم إحداث تغييرات قيمية وسلوكية من ناحية (مثل قيمة التعاون بدلاً من التنافس) ، كما يستلزم توفير تسهيلات اتصالية مثل (الفاكس ، إصدار نشرات دورية إعلامية) بالإضافة إلي ضرورة توفير خدمة بناء نظام معلومات لنشر المعرفة والبيانات مما يؤدي في النهاية إلي تحقيق التعاون والتنسيق فيما بين هذه المنظمات(١٧).

- ويعتبر التنسيق عملية هامة من عمليات تنظيم المجتمع ، وبقدر ما ينجح المجتمع في التنسيق بين الأجهزة العاملة في محيطه بقدر ما يضمن الحصول علي أكبر قدر من طاقاتها الإنتاجية من خلال تجميع وتكتيل هذه الطاقات واستغلالها والتنسيق بين جهودها لتحقيق أهداف تنمية المجتمع(١٨).
- كما يؤدي التعاون بين المنظمات الحكومية والأهلية إلي حل المشكلات التي تواجه هذه المنظمات لأن هذه المشكلات كثيرة وخاصة المشكلات التي تواجه المنظمات العاملة في مجال رعاية الأطفال بلا مأوي ، وإن هذه المشكلات لا يمكن حلها عن طريق الجهود الحكومية فقط أو الأهلية فقط ، ولكن بالتعاون بين المنظمات الحكومية والأهلية ،ويساهم في إحداث التغيير الاجتماعي المقصود في العنصر البشري والبيئي معاً(١٩).
- كما أن العائد المتوقع من عملية التبادل بين المنظمات الحكومية والاهلية هو تحقيق أهداف مشتركة هي في نهاية الأمر في صالح المجتمع نفسه(٢٠).

وعليه فقد ارتبط بالموضوع العديد من الدراسات نوضحها فيما يلي :

ثانيا: الدراسات السابقة :

المحور الأول : دراسات مرتبطة بتكامل الجهود الحكومية والأهلية :

١. **دراسة "أبو النجا العمرى ٢٠٠٢"** استهدفت وصف المعوقات التى تواجه عمليات التنسيق بين الجمعيات الأهلية وبينها وبين الأجهزة التنسيقية ، وكذلك تحديد الآثار الناجمة عن وجود المعوقات التى تواجه عمليات التنسيق بين الجمعيات الأهلية ، وأثبتت نتائجها أن أهم المعوقات الإدارية التى تواجه الجمعيات الأهلية هى نقص وعى مديرى الجمعيات وكذلك عدم اهتمام مجلس الإدارة بالتنسيق مع الجمعيات الأخرى ، بالإضافة إلى معوقات خاصة بالتمويل ونقص الخبرة للأخصائيين الاجتماعيين ، أما فيما يتعلق بالمعوقات التنسيقية فكانت عدم وجود إشراف كافى من الشئون الاجتماعية وكذلك نقص خبرة أخصائي النشاط وكان من ضمن المقترحات التكامل بين الجمعيات الأهلية فى الخدمات المقدمة للمواطنين(٢١)

٢. **واستهدفت دراسة "عائشة عبد الرسول ٢٠٠٣"** التعرف على شكل ودرجة الاتصال التى يتم بين المنظمات الأهلية وتحديد العائد من عملية الاتصال وأهم العوامل التى تؤثر عليه والمعوقات التى تعوق دون تحقيق الاتصال بين المنظمات ،وأثبتت نتائجها أن هناك ضعف فى قنوات الاتصال بين الجمعيات الأهلية وأن شكل الاتصال محدد بأوقات معينة وأن ما يتم منه يتم بشكل لفظي عادة وغير رسمي وأن الاتصال ضعيف ولا يحدث إلا إذا أجبرت المنظمة على ذلك كحالة الكوارث أو قرب انهيار المنظمة وأيضاً عدم بذل المنظمة أى جهد من أجل تفعيل الاتصال وعدم احترام المنظمات الأهلية لمقترحات بعضها البعض وكانت أهم المقترحات هو عقد اللقاءات وتوفير قاعدة بيانات وتبادل الرأى وتدريب الأعضاء على عملية الاتصال وعمل مشروعات مشتركة بين الجمعيات(٢٢)

٣. **دراسة شارن بروشينك" Charran Prochwnik, 2004 "أشارت** إلى أن الأداء الوظيفى بالمنظمات الحكومية والأهلية يحتاج إلى تطوير ولا يتم ذلك الا من خلال التكامل والحد من المعوقات التى تواجهه وخاصة أن تلك المعوقات تعود إلى نقص القدرات والإمكانات والمعارف لدى العاملين فى المؤسسات الأهلية والحكومية، ولذلك يجب التركيز على ضرورة تطوير الأداء الفعلي وتقديم الدعم الاجتماعي المطلوب وقياس العائد النهائي لذلك على النسق المستهدف، والسعي إلي التنسيق بين تلك المنظمات بهدف منع الازدواج في تقديم الخدمات(٢٣).

٤. **دراسة " لبني عبد المجيد ٢٠٠٤"** استهدفت وصف العلاقات البينية للجمعيات الأهلية من حيث مستوياتها ونوعياتها ، والتعرف علي الوظائف التي تحققها تلك العلاقات بالنسبة للجمعيات الأهلية ، وتوصلت النتائج العامة للدراسة إلي أن هناك حاجة إلي إعادة النظر في القانون رقم ٨٤ لسنه ٢٠٠٣ فيما يتعلق بأحكام العمل البيني ، وأن المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في مجال دعم

علاقتها البينية في معظمها ترجع للإجراءات الحكومية والتشريع المنظم للعمل وطبيعة القيادات بالمؤسسة(٢٤).

٥. **دراسة "أحمد صادق رشوان ٢٠٠٥"** استهدفت التعرف على طبيعة العلاقة بين التكامل بين الجمعيات الأهلية وتمكين المرأة المعيلة ، وأثبتت الدراسة أنه توجد معوقات تحد من التكامل بين الجمعيات الأهلية وتمكين المرأة المعيلة ، وعدم وجود الأجهزة والمعدات اللازمة لعملية الاتصال ، مع عدم وجود أخصائيين اجتماعيين لدى الجمعيات الأهلية ، بالإضافة إلى ضعف الموارد والإمكانيات المادية والبشرية لدى هذه الجمعيات ، وعدم توافر المعلومات والبيانات الكافية عن الجمعيات الأهلية فى المجتمع ، ونقص خبرة أعضاء الجمعيات الأهلية للقيام بعملية التبادل ، وصعوبة الوصول إلى قرار يحظى بالقبول العام من الجمعيات الأهلية ، وعدم توافر سبل التمويل لتشجيع التعاون وكان من أهم مقترحاتها خلق قنوات اتصال فعالة بين الجمعيات الأهلية ، تدعيم سبل التمويل للجمعيات ، وتوفير قاعدة من المعلومات والبيانات عن الجمعيات فى المجتمع ، وتشجيع عمل مشروعات مشتركة بين هذه الجمعيات(٢٥).

٦. **وسعت دراسة "سامية بارح فرج ٢٠٠٦"** إلي وضع تصور مقترح لطريقة تنظيم المجتمع لتحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية لرعاية الأطفال المعاقين ذهنياً وأسرهم ، وكذلك التعرف على معوقات تحقيق التكامل فيما بينهم وأثبتت نتائج الدراسة أن عدم إصدار قرارات متعارضة بين المنظمات تمثل أهمية كبرى وهى من أشكال التنسيق وأن هناك عدة أشكال للتعاون بين المنظمات أولها الاشتراك فى تنفيذ بعض البرامج والمشروعات بين المنظمات ، وأن هناك عدة أشكال للتبادل بين المنظمات أولها تبادل الأدوات والأجهزة اللازمة لتنفيذ بعض المشروعات(٢٦).

٧. **دراسة "عائشة عبد الرسول ٢٠٠٨"** استهدفت التعرف على اتجاه الجمعيات الأهلية نحو تكوين بناء لتبادل المعلومات ومنع تكرار الخدمات المقدمة للمواطنين للتوصل إلى دليل يعتمد على المؤشرات العامة لنتائج هذه الدراسة يمكننا من معرفة شكل البناء ووظيفته سعياً وراء ترجمة عملية من خلال منظمة اجتماعية ، ومن خلال الجمعيات نفسها التى تسعى إلى تكوينه ، وقد أثبتت الدراسة أن ٧٧ % تقريباً من الجمعيات لها علاقة بجمعيات أخرى بالمنطقة ، وأن العلاقة بين هذه الجمعيات تأخذ شكل رسمي ، كما اتضح أن تبادل المعلومات يحتل مرتبة متقدمة من عملية التبادل بين الجمعيات ، كما تم وضع دليل بناء تبادل المعلومات ومنع تكرار الخدمات(٢٧).

٨. **دراسة "أسماء سعيد ٢٠٠٩:** استهدفت تحديد طبيعة العلاقة بين طبيعة التكامل بين المنظمات غير الحكومية وتحقيق المشروعات المجتمعية لأهدافها، وأثبتت نتائجها أنه يوجد معوقات تحد من التكامل بين المنظمات تمثلت فى نقص تبادل الخبرات بين العاملين بالمنظمات غير الحكومية ، عدم وضوح المصالح المشتركة بين المنظمات وبعضها ، مع عدم العدالة فى توزيع الموارد بين المنظمات غير

الحكومية المتبادلة ، ضعف العلاقات بين المنظمات ، ووجود صعوبة فى تمويل مشروعات مشتركة فيما بين المنظمات ، مع صعوبة الوصول إلى قرار متفق عليه من قبل المنظمات غير الحكومية ، عدم وجود لوائح وقوانين تنظم التعاون بين المنظمات وكان من أهم مقترحاتها تدعيم سبل التمويل بين المنظمات لتشجيعها على التعاون ، قيام المنظمات غير الحكومية بتنفيذ مشروعات مجتمعية ، تكاتف الجهود بين المنظمات لتحقيق هدف مشترك(٢٨).

٩. **دراسة " عبدالفتاح نازل ٢٠١٠"** استهدفت تحديد أشكال التكامل بين الجهود الحكومية والأهلية لمواجهة مشكلات مجتمع الصيادين ، وأثبتت نتائجها أن مستوى وجود الاتصال بين الجهود الحكومية والأهلية لمواجهة مشكلات الصيادين بالجهات الحكومية والأهلية ككل "متوسط" ، ومستوى وجود التنسيق بين الجهود الحكومية والأهلية لمواجهة مشكلات الصيادين ككل "متوسط" ، مستوى وجود التبادل بين الجهود الحكومية والأهلية لمواجهة مشكلات الصيادين "منخفض"، ومستوى وجود التعاون بين الجهود الحكومية والأهلية لمواجهة مشكلات الصيادين "متوسط "(٢٩).

١٠. **دراسة "إمي سعد الدين ٢٠١٥م** " استهدفت تحديد أشكال التكامل وصوره بين الجمعيات الحكومية والاهلية لمواجهه مشكلات الاطفال العاملين بالزراعة ، وأكدت نتائجها علي أهمية وجود أبعاد التكامل والمتمثلة في التبادل والتفاعل والاتصال والتنسيق لدعم الجهود بين المنظمات الحكومية والأهلية لمواجهة مشكلات عمالة الأطفال في الزراعة(٣٠)

المحور الثاني : دراسات مرتبطة بتمكين المرأة تشريعيا :

(١)**دراسة خليل عبد المقصود٢٠٠٠:** هدفت الدراسة إلى تحديد دور الجمعيات الأهلية فى مساعدة المرأة على مباشرة حقها فى التعليم، توصلت الدراسة إلى أن الجمعيات الأهلية لها دوراً رئيسياً فى مساعدة المرأة للحصول على حقها فى التعليم من خلال التعاون ودعم الجهات المسئولة، أيضاً التنسيق بين تلك الجمعيات وتبادل الخبرات، وبناء قاعدة معلومات وبيانات وإصدار دليل عن جهود تلك الجمعيات(٣١).

(٢)**دراسة تهاني الجبالي ٢٠٠٢:** هدفت الدراسة إلى تحديد دور المنظمات غير الحكومية في نشر الوعي القانوني للنساء وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أهمية دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة على المستوى القانوني، وأن الأدوار الأساسية للمنظمات غير الحكومية العاملة في المجال القانوني تتمثل في نشر الوعي القانوني للنساء، وزيادة المشاركة السياسية للمرأة داخل النقابات والأحزاب والجمعيات الأهلية، مناهضة التمييز ضد المرأة، وتوعيتها بحقوقها وواجباتها، وتمكين المرأة على المستوى الاقتصادي، وضمان أفضل ظروف لها على مستوى العمل(٣٢) .

(٣)**دراسة منال طلعت ٢٠٠٤:** هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه الجمعيات الأهلية كأحد منظمات المجتمع المدني في مساعدة المرأة لممارسة حقها في المشاركة في تنمية المجتمع المحلى وتوصلت الدراسة إلى أن الدور الرئيسى للجمعيات الأهلية هو تحمل الجمعيات مسئوليتها فى مساعدة المرأة فى الحصول على حقوقها من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لتمكينها من مواجهة مشكلاتها وذلك حسب ما يقرره الواقع الفعلى للمرأة، ومن أهم تلك التدابير تهيئة فرص أوسع وأفضل لمشاركة تلك النساء في مواجهة مشكلاتهن(٣٣).

(٤) **دراسة أمل جابر ٢٠٠٩:** استهدفت تحديد كفاءة وفاعلية الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى: بالنسبة لكفاءة الخدمات التى تقدمها الجمعيات الأهلية فى مجال التمكين الاقتصادى: قدرة الجمعيات على تحقيق أهدافها، تنظيم أعمالها الداخلية، توافر الموارد البشرية، توافر الموارد المالية، التعاون والتنسيق بين الهيئات الحكومية والهيئات الأهلية المهتمة بالتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية- زيادة الدعم المقدم من المنظمات الدولية للجمعيات الأهلية، وبالنسبة لفعالية الخدمات: أوضحت النتائج أن هناك توافق بين برامج الجمعية مع توقعات المستفيدات، قدرة الجمعية على إحداث تغيير فى سلوك المستفيدات، عقد ندوات تثقيفية للمرأة لحثها على المشاركة في تمكين نفسها وأسرتها(٣٤).

(٥) **دراسة إمبت ميكونين Embet Mekonnen 2009** : استهدفت تحديد العلاقة بين تعليم المرأة وتمكينها من الحصول على حقوقها، توصلت نتائج الدراسة إلى أن التعليم يعتبر المفتاح الأساسى لتمكين المرأة من المدافعة عن حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والصحية ومشاركتها فى اتخاذ القرارات، أيضاً أشارت النتائج إلى أنه توجد علاقة ايجابية بين التعليم وتمكين المرأة(٣٥).

(٦) **دراسة حليمة أبو صليب ٢٠١١:** استهدفت تحديد واقع المرأة القانوني والعملي والاجتماعي والسياسي، وهل يمثل التمييز المجتمعي والقانوني بين الرجل والمرأة ، توصلت نتائج الدراسة إلى أن واقع المرأة يتطلب زيادة الفرص أمامها في التعليم والعمل والمشاركة في صنع القرار، والقضاء على التمييز والممارسات السلبية تجاه المرأة، والالتزام بالمواثيق والاعلانات والعهود والاتفاقيات الدولية، والتأكيد على المساواة وعدم التميز بين الجنسين. وأنه لا زال التمييز المجتمعي والقانوني بين المرأة والرجل يشكل عائقاً مخيفاً، وأنه لا يمكن الاستهانة به عند المطالبة بحقوق المرأة المحكومة بعادات اجتماعية عززتها القوانين والتشريعات السارية مخالفة ما ضمنته جميع المواثيق الدولية الحامية لحقوق الإنسان، الهدف الاستراتيجي لهذه المؤسسات هو العمل على تقديم الخدمات الاجتماعية والقانونية للمرأة تمكينها من خلال توعيتها بمفهوم النوع الاجتماعي، وحقوق الانسان والقوانين والتشريعات لتأخذ دورها في المشاركة في بناء المجتمع الديمقراطي(٣٦).

(٧) **دراسة نرمين سيد عزب ٢٠١١:** استهدفت تحديد واقع مشاركة المرأة العربية في الحياة العامة والسياسية وأبرز الجهود من المنظمات النسائية الرسمية وغير الرسمية، وتوصلت الدراسة إلى ضعف واقع تمثيل المرأة العربية على مستوى صنع القرار وفى الحياة العامة والسياسية بالرغم من نيلها لحقوقها في الخطابات السياسية، وأبرز جهود المنظمات النسائية الرسمية وغير الرسمية، تمكين المرأة قانونياً وسياسياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، محو الأمية القانونية للفتيات والمرأة من خلال التوعية المستمرة وعقد الندوات والمؤتمرات(٣٧).

(٨) **دراسة بانسكوتا ساتيال، شيبا Satyal Banskota,Shiba 2012 :** استهدفت إدماج المرأة فى التنمية فى نيبال وأشارت نتائج الدراسة إلى أن "تمكين المرأة" و "إدماج النوع الاجتماعي" يتم عن طريق المنظمات النسائية التى من بين أهدافها تمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين، وتعمل انطلاقاً من نماذج التمكين وذلك لتنمية قدرات المرأة فى نيبال وجعلها أكثر وعياً بحقوقها وواجباتها، حيث أن تمكين المرأة يؤثر على التنمية فى دول العالم الثالث(٣٨).

(٩) **دراسة أمل عبد المرضى الجمال ٢٠١٣:** استهدفت تحديد تكتيكات استراتيجيه التمكين القانوني(المساندة والدفاع – العدالة– التعليم والتدريب) لمواجهة الاتجار بالنساء، الوقوف على خدمات (الوقاية– الحماية– ملاحقة المتاجرين) التي يقدمها الائتلاف لمواجهة الاتجار بالبشر، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى تكتيكات استراتيجية التمكين القانوني التي يستخدمها ائتلاف مكافحة الاتجار بالبشر لتمكين المرأة قانونياً كان متوسط وهذا يرجع لقصور من جانب الجمعيات المكونة للائتلاف، أيضاً اتضح من نتائج الدراسة أن مستوى الخدمات التي يقدمها الإتلاف متوسط وهذا يحتاج إلى تفعيل خدمات الحماية والوقاية(٣٩).

(١٠) **دراسة فانغ شيا Fang Michigan 2013:** استهدفت التركيز على التميز بين الجنسين في الهند ، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الهند بذلت مجهوداً كبيراً للتصدى للعديد من المشكلات الاجتماعية الخاصة بالمرأة والتحيز ضدها وعدم المساواة بينها وبين الرجل منذ استقلالها فقامت بتعديل قانون الخلافة الهندوسية، ومنح المرأة المساواة فى الحقوق ومنها أن لها الحق فى وراثة ممتلكات الأسرة المشتركة مثل الأبناء الذكور، ولها الحق فى التعليم، أيضاًالتعديل الدستورى رقم ٧٣ الذى أدخل نظام الكوتا، وأن المرأة لها التمثيل السياسى والترشح للمقاعد المفتوحة داخل القرية(٤٠).

(١١) **دراسة مخلص رمضان محمد ٢٠١٥:** استهدفت تحديد درجة ومستوى فعالية وكفاءة برامج منظمات المجتمع المدنى وتفعيل حقوق المرأة الاجتماعية والسياسية، وأثبتت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن درجة ومستوى فعالية برامج منظمات المجتمع المدنى فى تفعيل الحقوق الاجتماعية والسياسية (مستوى متوسط)، وأن درجة ومستوى كفاءة برامج منظمات المجتمع المدنى (مستوى متوسط)، درجة

ومستوى العدالة الاجتماعية لبرامج منظمات المجتمع المدنى فى تفعيل الحقوق الاجتماعية والسياسية مستوى متوسط(٤١).

تحليل الدراسات السابقة :

١- اتفقت دراسات المحور الاول علي أهمية تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والاهلية من خلال التنسيق والتعاون والتبادل والاتصال فيما بينها ومواجهه كافة المعوقات التي تعوق تحقيق ذلك.

٢- اتفقت دراسة كلاً من (نرمين سيد عزب ٢٠١١، تهاني الجبالي ٢٠٠٢)على أهمية وضرورة تمكين المرأة من الناحية القانونية وذلك لمحو الأمية القانونية للفتيات والمرأة من خلال التوعية المستمرة وعقد الندوات والمؤتمرات وذلك من خلال المنظمات النسائية، وإشراكها في برامج التنمية لما لها من دور حيوي في تنمية مجتمعها.

٣- أكدت دراسة كلاً من (دراسة حليمة أبو صليب٢٠١١ ،فانغ شيا Fang Michigan ٢٠١٣)على أهمية حصول المرأة على حقوقها بشكل عام وخاصة حقها التشريعي. .

٤- توصلت دراسة (أمل عبد المرضى الجمال ٢٠١٣) إلى أن مستوى الخدمات المقدمة للمرأة والتى تساهم فى تمكينها قانونياً متوسط وهذا يحتاج إلى تفعيل.

٥- اتفقت دراسة (دراسة أمل جابر٢٠٠٩، مخلص رمضان محمد ٢٠١٥) على أهمية التقويم للمنظمات الحكومية وغير الحكومية وضرورة تمكين المرأة من خلال زيادة كفاءة وفاعلية تلك المنظمات.

٦- أكدت دراسة كلاً من (خليل عبدالمقصود ٢٠٠٠، **دراسة إمبت ميكونين Embet Mekonnen**٢٠٠٩) على أهمية تعليم المرأة حيث أن التعليم يعتبر المفتاح الأساسى لتمكين المرأة من المدافعة عن حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والصحية ومشاركتها فى اتخاذ القرارات.

موقف الدراسة الحالية من الدراسات السابقه :

- على الرغم من وجود العديد من الدراسات السابقة التى تناولت موضوع التكامل بين المنظمات وأن جميع الدراسات كشفت عن الصعوبات والمشكلات التى تواجه هذه المنظمات وتحد من تحقيق هذه المنظمات لأهدافها المختلفة سواء كانت مشكلات مادية ، بشرية ، معلوماتية ، تنسيقية وغيرها من المشكلات الأخرى ، الإ انه لا توجد أي دراسة تطرقت إلى تكامل الجهود الحكوميه والاهليه لتمكين المرأة تشريعيا ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة .

- وقد استفاد الباحث من تلك الدراسات في صياغة مشكلة وأهداف وتساؤلات الدراسة الحالية .

ثالثا : الموجهات النظرية للدراسة .

سوف تستند الدراسة علي الموجهات النظرية التالية:

(١) نموذج شيرارد (٤٢):-

افتراضات النموذج:

١- أن الاخصائيين الاجتماعيين يعملون جنباً الى جنب مع مهنيين آخرين في المجتمع كوحدة واحدة من أجل إحداث التغير المرغوب فيه في المجتمع سواء في مؤسسات للرعاية الاجتماعية أو في مؤسسات أخرى ويجب أن يكون بينهم تعاون وتنسيق .

٢- ان العمل الذين يقومون به بانسجام لا ينفي اختلاف دور كل منهم ومدى تأثيرهم في العمل في سبيل تحقيق تنمية المجتمع .

وأوضح شيرارد العوامل التي تؤثر داخلياً وخارجياً في علاقات التنظيمات الاجتماعية المختلفة وهي:

أ. **العلاقات بين منظمات الرعاية الاجتماعية وبعضها :**

ويتم ذلك من خلال التنسيق بإعتباره نمط من العلاقات بين الهيئات يستهدف تحقيق أهداف مشتركة تتصل بالرعاية الاجتماعية بشكل تعاوني ، وقد يكون التنسيق على مستويات مختلفة فقد يتم على مستوى الخدمات نفسها أو على مستوى سياسة الهيئات ... كذلك أيضاً على مستوى الأخصائي أو على مستوى مجلس الإدارة – أو على مستوى وسيط بينهما أو مستوى المشرف ، وأخيراً فقد يتم التنسيق بشكل رسمي أو غير رسمي أو قد يكون مؤقتاً أو مستديماً أو مستمراً .

ب. **العلاقات بين صفوة المجتمع وقادته وأجهزة الرعاية الاجتماعية بالمجتمع :**

يحتاج جهاز الرعاية الاجتماعية عادة للحصول على موافقة قيادات المجتمع وهم غالباً السياسيون ورجال الأعمال وذلك لمساندة القضية المطروحة ومواجهتها.

ج. **العلاقات بين منظمات الرعاية الاجتماعية وبين الجماعات الأولية بالمجتمع :**

هناك تشابه في كل من الهيئات والجماعات الاولية من حيث الهدف وهو العمل على التنشئة الاجتماعية او التطبع الاجتماعي للشباب ويجب ان يعملا جنباً الى جنب دون تعارض او صراع لضمان تحقيق هذا الهدف ، ويوضح شيرارد أن المطلوب في هذه العلاقات أن يتحقق فيها توازن بين خصائص المنظمة البيروقراطية وخصائص الجماعة الأولية في علاقتها المعنية بحيث يمكن تجنب العزلة ويمكن أيضاً تجنب عدم التكلفة والتآلف الكامل بينهما وذلك بفضل تحقيق أقصى قدر من الضبط الاجتماعي .

د. **العلاقات بين المجتمع المحلي (مجتمع المنظمة) والمجتمعات والمنظمات الخارجية :**

أن مستقبل أي مجتمع محلي يتوقف على علاقته في المجتمعات الأخرى أو المنظمات الأخرى في المستويات الاكبر ، فهناك علاقات بين القيادات المحلية والقيادات الأعلى وقد تكون هذه العلاقات

قوية وموضع ثقة وقد تكون قائمة على أساس من الحذر والشك ... ولا شك أن لهذه المواقف أثرها في العلاقات بين المنظمات والمجتمعات المحلية وبين المنظمات والمجتمعات في المستوى الأعلى .

ويستفيد الباحث من هذا النموذج في التالي :

١. فهم العلاقات التي تنشأ بين المجتمعات وبعضها وكذلك المؤسسات الحكومية والاهلية .

٢. معرفة دور المنظم الاجتماعي بتلك المؤسسات سواء الحكومية والاهلية .

٣. دراسة اشكال تلك العلاقات والتي قد تكون في صور (التنسيق – التعاون – التبادل – الاتصال)

(٢) نظريه السلم الإمتدادى :-

تنهض نظريه السلم الإمتدادي على فكره رئيسيه مؤداها ان الحكومة مسئولة عن توفير مستوى ادنى من الدخل لكل فرد يحتاج للمساعده ، اما المنظمات فانها تقدم خدماتها لتكمل لبعض العملاء مستوى اعلى من ذلك فى صورة خدمات ماديه او نفسيه او اجتماعيه وذلك لتاكيد فائده انواع معينه من الخدمه او تجربتها ، وهكذا نجد بعض العملاء تشترك كل من المنظمات الحكومية والأهلية فى خدمتهم بحيث توفر المنظمات الحكومية الحد الادنى من الدخل ، وتصبح المنظمات الأهلية مسئولة عن توفير خدمات أخرى يحتاجونها فوق هذا الدخل ويصبح عملاء المنظمة الأهلية بهذا الشكل محدودي العدد تقدم لهم برامج متنوعة وخدمات خاصة(٤٣).

وتقوم هذه النظريه على عدد من الافتراضات نجملها فيما يلى :-

١- كل انسان فى اى مجتمع لابد وان تتوافر له وسائل الرعاية في جميع أساسيات الحياة ليصل المجتمع بأبنائه جميعا الى حد ادنى لمستوى الدخل يمكنه أن تلبية حاجاته الضرورية ، ولا ينبغى ان يهبط دون مستوى المعيشه هذا مرغما وهذه هى مسئوليه الحكومه بمنظماتها

٢- متى استوفى كل إنسان حقه فى هذا الحد الادنى لمستوى المعيشه دخلت المنظمات الاهليه الميدان لتؤدى دورها ، وتكون مهمتها ان ترتفع بنقلهم درجه على السلم الامتدادى لتعلو بهم عن مستوى الحد الادنى الذى وقفت عنده الدوله بابنائها كمسئولية حكومية .

٣- بهذه الطريقة تستطيع المنظمات الأهلية ان تدخل فى مجال التجريب والإبتكار وتحسين الخدمة بهدف تحسين الخدمات الحكوميه

٤- واذا كان كل هذا هو دور كل من المنظمات الحكومية والأهلية فمن الطبيعى ان تحمل المنظمات الحكومية العبء الأكبر من المسئولية الاجتماعية ، وتترك عبئاً معقولا للمنظمات الأهلية

٥- ان الدوله بقصور امكاناتها قد لا تستطيع تغطية حاجات الناس جميعا وهنا يبدو على الخط الحد الأدنى لمستوى المعيشة ثغرات ، هذه الثغرات لا ينبغى ان تترك هكذا بل ان الواجب للهيئات الاهليه ان تبادر فى محاوله سد هذه الثغرات

٦- وعليه فلا تتوقف الجهود الأهلية ولا الجهود الحكومية فى تقديم خدمات لرفع مستوى معيشة الناس وخاصة فى مجتمع يسعى للرقى والتقدم ويكشف كل يوم حاجه جديده او مشكله جديده نتيجه التقدم العلمى والحضارى والتكنولوجى

٧- ليس هناك حد فاصل قاطع بين مسئوليات كل من المنظمات الحكوميه والاهليه تجاه فئات المنتفعين بخدماتها فالانسان الواحد صاحب الحاجه قد يكون عميل لكليهما معا الاولى توفر له حقه فى الحد الأدنى لمستوى المعيشة والثانية قد تمنحه مزيدا من الرعاية أو الخدمة .

ويستفيد الباحث من تلك النظرية في التالي :

١. تحديد أساليب الرعاية الاجتماعية التي يجب أن توفرها الدولة ومنظماتها الاهلية لتمكين المرأة تشريعيا.

٢. معرفة دور المنظمات الحكومية والاهلية في إبتكار آليات جديدة يمكن من خلالها تمكين المرأة تشريعيا .

٣. أهمية التكامل والتنسيق بين الخدمات الحكومية والأهلية للنهوض بأوجه الرعاية الاجتماعية والتشريعية للمرأة .

رابعا : صياغة مشكلة الدراسة .

بناءً علي المعطيات النظرية لتكامل الجهود بين المنظمات الحكومية والاهلية وتمكين المرأة تشريعيا ، وفى إطار الدراسات المرتبطة بمهنة الخدمة الإجتماعية وطريقة تنظيم المجتمع فى مجال التكامل والتمكين ، فإن هذه الدراسة تسعي إلي تحديد اشكال وأبعاد التكامل بين المنظمات الحكومية والاهلية لتمكين المرأة تشريعيا ، وذلك من أجل الوصول إلى اليات مقترحة لزيادة التكامل بين المنظمات الحكومية والاهلية لتمكين المرأة تشريعيا.

خامسا : أهمية الدراسة :

١. تأتى أهمية هذه الدراسة في ضوء الاهتمام المتزايد من قبل المنظمات المختلفة على المستوى " الدولي – المحلى " بالمرأة باعتبارها من الفئات الهامة والتي تمثل نصف المجتمع .

٢. أن تمكين المرأة تشريعيا من الموضوعات الحديثة والهامة في الخدمة الاجتماعية، وخاصة التمكين التشريعي للمرأة وذلك لمحو الأمية التشريعية لدى المرأة والتي تساعدها فى التخلص من كافة أشكال التمييز التشريعي ، وبما يحقق لها العدالة الاجتماعية.

٣. المساهمة فى تقديم المساعدة للمرأة وتمكينها من خلال تنمية وعيها بحقوقها وواجباتها، وكيفية الحصول عليها من من خلال تكامل جهود المنظمات المختلفة (حكومية – غير حكومية).

٤. ندرة الدراسات والبحوث المتعلقة بقضية التمكين التشريعي للمرأة فى تخصص تنظيم المجتمع.

سابعا : أهداف الدراسة :

(١) تحديد مستوى جهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعياً.

(٢) تحديد الأساليب والأدوات التي تستخدمها المنظمات الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعياً.

(٣) تحديد معوقات جهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعياً.

(٤) تحديد مقترحات تفعيل جهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعياً.

(٥) التوصل إلى رؤية مستقبلية من منظور طريقة تنظيم المجتمع لزيادة تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعياً.

ثامنا : فروض الدراسة :

(١) الفرض الأول للدراسة: " من المتوقع أن يكون مستوى جهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً متوسطاً ":

ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال المؤشرات التالية:

١. مستوى الاتصال. ٢. مستوى التبادل.

٣. مستوى التعاون. ٤. مستوى التنسيق.

(٢) الفرض الثاني للدراسة: " من المتوقع أن يكون مستوى الأساليب والأدوات التي تستخدمها المنظمات الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعياً متوسطاً ":

(٣) الفرض الثالث للدراسة: " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين المنظمات الحكومية والأهلية فيما يتعلق بجهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً".

تاسعا : مفاهيم الدراسة :

(١) مفهوم التكامل:

التكامل فى اللغة أصله يأتى من تحمل : حيث يقال تحمل الشئ محمولاً: أى تمت إجراؤه أو صفاته وأكمل الشئ: أى أتمه وتكامل الشئ: أى تحمل شئياً فشيئاً(٤٤).

ويعرف قاموس الخدمة الاجتماعية التكامل بأنه عملية دمج المكونات فى كل موحد ، كما يعرفه اجتماعياً على أنه عملية تجميع الجماعات الأجتماعية معاً وتحقيق علاقات متوافقة معا(٤٥).

ويرى " **أحمد زيتون**" على أنه العمليات التى توحد بين أجزاء لتجعله وحدة واحدة ، فأعضاء أي مؤسسة أو أعضاء النسق ككل يجب أن يكون لديهم ولاء تجاه بعضهم البعض حتى يتحقق لهذا النسق مستوى مناسب من التماسك والوحدة(٤٦).

كما يعرف التكامل علي أنه: تساند الأنساق النوعية المكونة للنسق وظيفياً بحيث يؤدى ذلك فى مجموعة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية لهذا النسق(٤٧)

كما يشير إليه "**مدحت فؤاد فتوح**" بأنه : هو الوظيفة التى تعنى بالتوافقات المتبادلة بين الوحدات المترابطة فى النسق ، ويؤكد البعض على أن التكامل يصف نوعية العلاقات بين الأجزاء المختلفة المكونة للشئ ويهتم بحالة الانسجام والتوفاق والتكيف بينها ، وتعتبر الأهداف النقطة المحورية التى يدور حولها التكامل ويتفاعل ويتحرك لتحقيقها(٤٨).

ويقصد بالتكامل في ضوء الدراسة الحالية بأنه :

- عملية يتم من خلالها إيجاد علاقات بين الجهود الحكومية والاهلية المعنية بتمكين المرأة تشريعيا.
- ويقوم هذا التكامل علي عدة أبعاد وذلك من خلال العمليات الآتية:

أ- عمليات اتصالية (اجتماعات اللجان، إقامة الحوار المستمر، اقتراحات مشتركة لتحقيق الأهداف المرتبطة بتمكين المرأة تشريعيا.. الخ).

ب-عمليات تعاونية (تقسيم العمل فيما بينهم- التعاون في حل المشكلات- التعاون في إنجاز مشروعات مشتركة- تعاون بين القيادات للاستفادة من الخبرات التنموية).

ج- عمليات تنسيقية (وضع خطط متكاملة للخدمات- تنفيذ برامج ومشروعات مشتركة- تنسيق الموارد المادية- تنسيق الخبرات الفنية- تدريب العاملين لرفع مستواهم).

د- عملية تبادلية (تبادل فنى- تبادل بشرى- تبادل معلومات- تبادل موارد وإمكانيات.. الخ).

(٢) مفهوم الجهود الحكومية والاهلية :

(أ) مفهوم الجهود :

الجهود هي كل نشاط يبذله الكائن الواعي جسمانياً أو عقلياً ويهدف عادة إلى غاية(٤٩).

ويشير الجهد أيضاً إلى السعي والمحاولة(٥٠).

وتعرف الجهود على أنها مقدار أو حجم الأنشطة التي تحدث داخل البرنامج لتحقيق الأهداف(٥١)

ويقصد بها في الدراسة:" كافة الأنشطة والبرامج والمشروعات التي تقوم بها المنظمات الحكومية والأهلية بهدف تمكين المرأة تشريعيا"

(ب) مفهوم الجهود الحكومية :

يقصد بها العمل الحكومي التنفيذي في كل تفاصيله وإجراءاته وتمويله حيث تضع الحكومة خطة لتنمية المجتمع ويقوم جهاز تنفيذي بهذا الغرض(٥٢)

كما تعرف الجهود الحكومية بأنها خدمات أو برامج موجهة نحو زيادة قدرة من يتلقون المساعدة علي رفع مستوي أدائهم فيما يتصل بوظيفة معينة وتعتبر تلك الجهود أشكال من المساعدات الفنية في تقديم القوة البشرية والتدريب ونقل التقنية والتمويل والاستفادة من نتائج البحوث والمعلومات(٥٣)

كما أنها الجهود المكملة والمساعدة للجهود الأهلية المنظمة التي تحقق اللامركزية وعدالة لتوزيع الموارد القومية بين المجتمعات المحلية وتقوم بأدوار تنفيذية فعالة في الأنشطة التنموية ذات الطبيعة العامة وتعمل باعتبارها سلطة اجتماعية مفروضة قليلة المساءلة أمام المجتمع المحلي وتراعي ضبط توجيهات وفعاليات التنمية المحلية في إطار التنمية القومية والتشريعات والقوانين السارية(٥٤)

ويقصد بالجهود الحكومية إجرائيا في تلك الدراسة بأنها :

- الجهود المبذولة من قبل المنظمات الحكومية في صورة تخطيط وتمويل وتنفيذ وتقويم كافة التشريعات المرتبطة بالمرأة .
- تهدف تلك الجهود إلي تمكين المرأة تشريعيا .

(ج) مفهوم الجهود الاهلية :

يشير مفهوم الجهود الأهلية إلي معاني متعددة مثل مفهوم الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية فهي تلك الجهود التي يقوم بها المواطنون في مجال التعاون مع الإدارة والتأثير فيها ووضع الخطط واتخاذ القرارات والسياسات التي تحقق حاجاتهم وتطلعاتهم للصالح العام في الوقت ذاته(٥٥)

وتعرف بأنها أسلوب لتحديد الأهداف واختيار الأولويات وتوفير الموارد لتحقيق الأهداف ، وهي وسيلة لتوصيل حاجات المواطنين ورغباتهم إلي الجهات المختصة وأساس ذلك تصعيد التأثير من القاعدة الشعبية إلي المسئولين(٥٦)

وتعني أيضا خفض التكلفة الاجتماعية لمشروعات التنمية ، كما تعني إضافة المزيد من الطاقات إلي إمكانية البلد النامي سواء في تنميتها للموارد البشرية ، أو إتاحة الفرصة للوصل إلي تكنولوجيا وأساليب ملائمة للبيئة والتراث(٥٧)

ويقصد الباحث بالجهود الأهلية فى تلك الدراسة:

- تلك الجهود التى يقوم بها أبناء المجتمع في صورة مشاركة شعبية وتخطيطاً وتمويلاً وتنفيذاً وتفويضاً فيما بينهم.
- تؤدى تلك الجهود إلي مشاركة أعضاء مجالس إدارة الجمعيات الأهلية في توعية المرأة بالتشريعات الاجتماعية المرتبطة بها.
- تهدف تلك الجهود إلى تنمية معارف المرأة بحقوقها التشريعية.

(٣) مفهوم التمكين التشريعي:

يعرف المعجم الوسيط التمكين بأنه يقال في اللغة العربية أمكنه من الشيء أي جعل له عليه قدرة ويقال أيضاً تمكن من الشيء أي قدر عليه وهذا ما يؤكد علي أن مفهوم التمكين في اللغة العربية ومفهوم empowerment في اللغة الإنجليزية كليهما مرادف مناسب للأخر وكلاهما يشير إلي التدخل الخارجي من اجل مساعدة الفرد علي تحقيق أو إنجاز عمل معين(٥٨)

ويعرف بأنه عملية تهدف إلى تعزيز قدرات الأفراد أوالجماعات لطرح خيارات معينة وتحويلها إلى إجراءات تهدف فى النهاية لرفع الكفاءة والنزاهة التنظيمية لمؤسسة أوتنظيم ما(٥٩).

والتمكين يعرف بأنه العملية التى تزيد من قدرة الأفراد والجماعات والأسر حتى تتمكن من إتخاذ إجراءات لتحسين حالتهم وظروفهم وتستند أيضآ على مبدأ تقوية المواطنين للمشاركة فى إتخاذ القرارات التى تؤثر على رفاهيتهم(٦٠).

أما التمكين التشريعي فيقصد به العملية التي تتوافر من خلالها سبل حماية الفئات الضعيفة، مع تمكينهم من اللجوء إلى القانون للحصول على حقوقهم والارتقاء بمصالحهم في إطار التعامل مع الدولة، وهى تتضمن حصول تلك الفئات على حقوقهم كاملة، وتمكينهم من الفرص النابعة من هذه الحقوق وذلك من خلال الدعم، وجهودهم الشخصية، وكذلك جهود مؤيديهم وشبكات المساندة الأوسع نطاقا(٦١)

كما يشير إلى الإجراءات والعمليات، بما في ذلك سبيل المثال لا الحصر الإصلاحات القانونية، التي يتم من خلالها تمكين الفئات الضعيفة قانونياً للعمل بشكل أكثر فعالية لتحسين أوضاعهم(٦٢).

ويقصد به عملية تغيير منهجية يمكن من خلالها للمستبعدين أن يستفيدوا من سلطة القانون والخدمات القانونية لحماية حقوقهم والارتقاء بهم كمواطنين وكفاعلين في النشاط الاقتصادي(٦٣).

ويقصد بتمكين المرأة تشريعيا في الدراسة الحالية بأنه :

عملية تساهم فى مساعدة المرأة علي الاستفادة من البرامج المقدمة من الجمعيات الحكومية والأهلية موضوع البحث من حيث:

- توعية المرأة بحقوقها التشريعية.
- توعية المرأة بالتزاماتها التشريعية.
- معرفة المرأة بأساليب المطالبة بالحقوق التشريعية.
- تمكين المرأة من اتخاذ القرارات المرتبطة بها .
- توفير الامكانيات اللازمة لحصول المرأة على حقوقها التشريعية.

عاشرا: الإطار النظري للدراسة :

يعتمد الإطار النظري للدراسة على توضيح :

اولا :جهود المنظمات الحكومية والاهلية لتمكين المرأة تشريعيا في إطار طريقة تنظيم المجتمع:

برزت على الساحة العديد من الجهود للمؤسسات التى تحمى حقوق المرأة والتى يكون لها دوراً هاماً فى تحفيز المرأة وتوعيتها وتشجيعها وإعطائها الفرصة لممارسة دورها .

وتتمثل منظمات التمكين التشريعي في نوعين من المنظمات وهى كما يلي:

١- **المنظمات الحكوميةGovernmental Organization** : والتي تعمل على دعم حقوق المواطنة في إطار النوع الاجتماعي، وتعمل على تدعيم واقع المرأة في مصر في إطار الجهود التي تبذلها الدولة لتضييق الفجوة بين الرجل والمرأة ومثال لها "**المجلس القومي للمرأة(٦٤)** ، حيث يقوم المجلس فى مجال التشريعات " بمراجعة كافة مشروعات القوانين المتعلقة بالمرأة قبل عرضها على السلطة المختصة، وكذلك إبداء الرأى فيما يرد من تعديلات، وفى ذات الوقت يقوم بمراجعة القوانين وتقديم المقترحات للتعديل على ما يتم رصده فى تلك القوانين من إخلال بحقوق المرأة على نحو يكفل المساواة فى الحقوق والواجبات بين المرأة والرجل والمنصوص عليها فى الدستور، وتتحدد هذه القوانين فى(قانون الأحوال الشخصية، قوانين العمل، قانون الجنسية، قانون الضرائب على الدخل، قانون التأمين الاجتماعى، قانون الغرف التجارية،

تعديل قانون الأحوال المدنية، تعديل قانون العقوبات رقم٥٨ لسنة ١٩٣٧م، تعديل النظام الانتخابى، قانون مكافحة الاتجار بالبشر)، أيضاً يقوم المجلس أيضاً بعقد الدورات التدريبية للتعريف بدور المرأة وبحقوقها وواجباتها مع العمل على رفع قدراتها(٦٥).

وقد قام المجلس بالعديد من الجهود المتعلقة بحقوق المرأة التشريعية نذكر بعضها فيما يلى(٦٦):

* تمت مناقشة قانون الجنسية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ لوضع حل لمشكلة التمييز بين الأم والأب في نقل الجنسية إلى الأبناء، وقد صدر تعديل قانون الجنسية بموجب القانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٤ لتحقيق المساواة بين الأب والأم المصرية فى حق منح الجنسية لأبنائهم.

* أعد المجلس إقتراحات في شأن نظام التأمين على الأسرة بهدف إنشاء صندوق النفقة، وذلك فى ضوء الشكاوى التي تلقاها مكتب الشكاوى من صعوبة تنفيذ أحكام النفقة. وقد صدر القانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء صندوق نظام تأمين الأسرة، بمشاركة فاعلة من أعضاء المجلس فى لجنة الصياغة المشكلة بوزارة العدل.

* قام المجلس بدراسة تعديل سن الحضانة برفعه لخمسة عشر عاماً بالنسبة للذكور والإناث وقد وافق مجلس الشعب على تعديل القانون فى مارس ٢٠٠٥ بعد موافقة مجمع البحوث الإسلامية.

وتجسيداً لإهتمام المجلس بقضايا المرأة، فإن إنشاء **لجنة للمنظمات غير الحكومية** بين لجان المجلس يمثل أحد أهم صور الشراكه بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية، وعلى هذا بدأ يظهر دور المجلس القومى للمرأة كنموذج للشراكة، حيث تعد المنظمات غير الحكومية من أكثر الآليات التنفيذية التى يتعامل معها المجلس ويعتبر تفعيل دور المرأة فيه من أهم أهداف المجلس.

٢- المنظمات الأهلية (غير الحكومية):

انعكست جهود كل منظمة على وضع ومكانة المرأة فى المجتمع المصرى، مما يؤكد الإتجاه العام نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، وتفعيل التواجد النسائى المصرى فى المنظمات والمنتديات الدولية والروابط العربية ومتطلبات التمكين والتعبير عن الرؤى الخاصة بواقع المرأة المصرية ومن القضايا الهامة والمرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية " التمكين القانونى للمرأة"(٦٧).

ومن المنظمات الأهلية التى تتعاون مع المجلس القومي لتمكين المرأة تشريعيا :

الاتحاد الاقليمي للجمعيات الاهلية حيث أوضح القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ فى الفصل الثانى (مادة ٦٩) ذلك .. [ينشأ اتحاد عام للجمعيات والمؤسسات الأهلية تكون له الشخصية الاعتبارية ويضم الاتحادات النوعية والإقليمية ويكون مقره مدينة القاهرة] (٦٨)

ويقف الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة على قمة التنظيم الاجتماعى الأهلى وتحددت اختصاصاته وفقاً للقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ فى ما يلى:-

١- وضع تصور عام لدور الجمعيات والمؤسسات الأهلية فى تنفيذ برامج التنمية .

٢- إجراء الدراسات اللازمة لتوفير التمويل اللازم للجمعيات والمؤسسات الأهلية لتنمية مواردها والقيام بالاتصال بالجهات الداخلية والخارجية بما يساعد على توفير الإعانات والمساعدات وإبداء المشورة لها عن وسائل دعم قدراتها المالية .

٣- تنظيم برامج الإعداد والتدريب الفنى والإدارى لموظفى الجمعيات والمؤسسات الأهلية وأعضائها بالتنسيق مع الاتحادات النوعية والإقليمية والجمعيات والمؤسسات الأهلية.

٤- إبداء الرأى فى طلب حل الجمعيات والمؤسسات الأهلية .

٥- ترشيح ممثلى الاتحادات الإقليمية لعضوية اللجان.

اما في مجال تمكين المرأة يسعي الاتحاد من خلال الجمعيات الاهلية التابعة له الي دراسة الحالة الاجتماعية والصحية والتعليمية والقانونية والتشريعية للمرأة حيث يساهم في توعية المرأة بالتشريعات المرتبطة بها واستخراج شهادات الامان وبطاقة الرقم القومي من خلال تنظيم الندوات والاجتماعات الدورية مع المجلس القومي للمرأة .

ثانيا : اشكال تكامل جهود المنظمات الحكومية والاهلية لتمكين المرأة تشريعيا في إطار طريقة تنظيم المجتمع :

يري أصحاب مدخل التكامل انه لابد من رفض التفسيرات الأحادية لأي مشكلة وأنه لابد من الجمع بين أكثر من بعد لتحقيق التكامل بين الجهود وذلك وصولا لتحقيق الأهداف المنشودة .

لذلك تتمثل أبعاد التكامل التي تطرحها الدراسة في التعاون ،الإتصال ، التبادل ، التنسيق.

١- التعاون بين الجهود الأهلية والحكومية لتمكين المرأة تشريعيا يتم كالآتي(٦٩) :

أ. أن تتحرك جميع الجهود الأهلية والحكومية المتعاونه فى تمكين المرأة تشريعيا سويا بما لا يدع مجالا لنشوب نزاع بينهما مع توفير جميع الخدمات.

ب. أن يزيد أى تحرك فى الجهود الأهلية والحكومية المتعاونه فى تقديم خدمات الرعاية من عائد العملية التعاونية نفسها، وبدون ضمان إستفادة كافة الأطراف المتعاونه بالضرورة مما يزيد من إحتمالات نشوب الصراع أو النزاع ولذلك يجب أن تتجه هذه العملية إلى تجنب أى طرف من الأطراف الأخرى

فى الإستئثار بمعظم عائدها وإلا نشب النزاع بين المنظمات بل يجب أن تتجه الجهود إلى العدالة فى توزيع عائد العملية التعاونية بين المنظمات المتعاونه.

وتتضح أهمية التعاون بين المنظمات الحكومية والاهلية في(٧٠) :

- حل المشكلات - توفير الجهد والوقت والمال .
- يعتبر وسيلة فعّالة في التعرف علي احتياجات المجتمع ومشكلاته .
- يساهم في إحداث التغيير الاجتماعي المقصود في العنصر البشري والبيئي معاً.

وبناء على ما سبق يمكن القول إرتباط التعاون بين الجهود الاهلية والحكومية فى تمكين المرأة تشريعيا بتحقيق الاهداف المشتركة لكل الاطراف المتعاونه من حيث التعاون فى عمل برامج مشتركة لتوفير الاحتياجات المختلفة للمرأة وكذلك التعاون من اجل المطالبة بحقوقهم داخل المجتمع ، كما يتم من خلالها تقسيم العمل وتحديد الأدوار داخله وإنتهاج أساليب للوصول إلى قرارات غير متعارضة ومن ثم يكشف التعاون بين الجهود عن مدى أهميته بصنع وإتخاذ القرارات الرشيدة بشأن هذا التمكين.

٢- الإتصال بين الجهود الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعيا :-

وهناك عوامل تساعد على نجاح عملية الإتصال وهى(٧١):

أ. **عوامل تتعلق بالمرسل:** يجب أن يكون المرسل موضوع ثقة عند المستقبل، وأيضا وجود مهارات إتصاليه وتوافر مستويات معرفية مناسبة تؤثر فى فاعلية الإتصال كإلمام المرسل برسالته وكيفية تصميمه لها وخصائص وإتجاهات المستقبل وخصائص وسائل الإتصال ليمكنه إختيار الوسيلة التى تتناسب مع المستقبل.

ب. **عوامل متعلقه بالرسالة:** من الواجب تصميم الرسالة بحيث تتلاءم وتجذب إنتباه المستقبل وأن تتلاءم مع وسائل الاتصال المتاحة.

ج. **عوامل متعلقه بالمستقبل:** مدي إستجابة المستقبل للرسالة، الإدراك الحسى للمستقبل، ودافعيته إلى المعرفة.

د. **عوامل تتعلق بوسائل الإتصال:**تتباين وسائل الاتصال فيما بينها من حيث قدرتها على تحقيق أهداف معينه وفى مدى قدرتها على نقل رسالة معينه ويتفاوت المستقبلون للرسالة من حيث خصائصهم كأميين أو منهم من يعرف القراءة والكتابة ومنهم الريفيون ومنهم الحضريون....إلخ.

وتتضح أهمية الاتصال بين المنظمات الحكومية والاهلية المعنية بتمكين المرأة تشريعيا في أن الإتصال يؤدي إلي تبادل الخبرات والمعلومات بين المؤسسات ومن شأن ذلك ترشيد الموارد المالية والإنسانية ، وتحقيق التكامل بين مختلف الجهود ، كما أنه يعتبر أداة أو آلية تستخدم في بناء قدرات المنظمات ويحقق لها التفاعل والتكامل مع بيئتها(٧٢).

٣- التبادل بين الجهود الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعيا:

تسعى كل منظمة إلى إقامة علاقة تبادلية مع المنظمات الاخري في نفس المجال لتبادل(٧٣):

أ- خبرات فنية.

ب- إمكانيات تحتاج إليها المنظمة وتوافرها لدى الجهة الأخرى .

ج- إمكانيات مادية ومعنوية أو الآلات أو المعدات أو الأجهزة.

د- خطط وبرامج ومشروعات تتصل بالأهداف التى تسعى إلى تحقيقها المنظمة.

وهناك أسس تؤدى إلى وجود حاجة إلى القيام بعملية التبادل بين الجهود هي:

أ- أن هناك قصور فى الموارد والإمكانيات المتاحة أمام المستشفيات ولذلك تلجأ هذه المنظمات أو المجتمع إلى التقارب فيما بينها محاولة إستكمال هذه الموارد أو الإستفادة من الإمكانيات المتاحة لدى المنظمة الأخرى.

ب- أن هذا التبادل سواء فى الإمكانيات أو الموارد سوف ينتج عنه تحقيق أهداف كل مؤسسة من المؤسسات وبالتالي تحقيق الإشباع للمرضي من خدمات هذه المؤسسة.

ج- أنه مع تعدد منظمات الرعاية الإجتماعية لابد أن يتم تبادل بين هذه المنظمات لصالح أفراد المجتمع ولصالح المؤسسات نفسها لتبادل الخبرات والمنافع.

د- أن التبادل الذى يتم بين المؤسسات وبعضها البعض ينتج عنه تفاعل يؤدى إلى تقوية المجتمع أو المنظمات العاملة به.

هـ- إذا كان هناك أحد الأطراف إمكاناته قليله أو فى موقف يمارس دور القوة والطرف الآخر دور الخاضع أى قبول القوة لكى يتم التبادل وهذا الأمر تكشفه الكثير من المحاذير فى المستقبل.

٤- التنسيق بين الجهود الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعيا:

- **يهدف التنسيق بين المنظمات الحكومية والأهلية الي :**

أ- حشد أكبر قدر ممكن من الموارد من خلال التعرف على المصادر الداخلية المتاحة غير المستخدمة بدرجة كافية وكذلك الموارد الخارجية التي يمكن إتاحتها في محاولات لتفعيل دور هذه الأجهزة وتحسين أدائها(٧٤).

ب-توفير الجو الذي يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها بما يؤدى إلى نجاح مجهود التنمية(٧٥)

ج- توجيه وتنميط العلاقات بين منظمات الرعاية الاجتماعية حتى تتوفر لها علاقة تعايشية تضمن بقاء واستمرار تلك المنظمات وتوسيع مجالات نشاطها.

د- إيجاد علاقة تبادلية بين المنظمات حتى تستفيد كل منها مما تستطيع أن تقدمه كل منها للأخرى في حدود الإمكانات المتاحة والعمل على توفير قدر من التكتل فيما بينها يضمن لها حسن استخدام الموارد المتاحة لتحقيق معدلات فاعلية أكبر(٧٦)

وتتعدد مستويات التنسيق بين جهود المنظمات الحكومية والاهلية منها(٧٧):

١ – مستوى الجيرة . ٢ – المستوى المحلى . ٣– المستوى القومي . ٤– المستوى الدولي .

وتتضح أهمية التنسيق بين المنظمات الحكومية والاهلية المعنية بتمكين المرأة تشريعيا في(٧٨):

١– يؤدي التنسيق بين المنظمات إلي إزالة سياسة التناقضات التي تعد صفة مميزة في كثير من الدول النامية التي يكثر فيها إصدار قرارات متعارضة .

٢– يحدد التنسيق مصادر الخلل وعدم الانضباط في التنفيذ بين مؤسسات المجتمع ، وبالتالي يمكن تعقب الخلل واكتشاف مصادره وتحديد المسئولية عنه .

٣– رفع الروح المعنوية بين أفراد المجتمع حيث يؤدي التنسيق الجيد إلي رفع أفراد المجتمع إلي مستوى جيد للأداء بروح طيبة تتحقق معها أفضل النتائج .

٤– يؤدي التنسيق بين المنظمات إلي تبادل زيادة كفاءة العمل بالمنظمات وفي المجتمع بوجه عام ، إذ أن من أهداف التنسيق وضع السياسات والخطط وبرامج العمل ما بين المؤسسات القائمة في المجتمع .

٥– يؤدي التنسيق إلي تبادل المعلومات بين كافة الجهات القائمة في المجتمع وضمان استخدامها الاستخدام الأمثل لصالح المجتمع وتحقيق أهدافه.

٦– تجنب تكرار العمليات واختراق عنصري الوقت والجهد .

وتتعدد الاساليب والأدوات التي تستخدمها المنظمات الحكومية والاهلية لتمكين المرأة تشريعيا في إطار طريقة تنظيم المجتمع منها(٧٩):-

١- الإجتماعات عن بعد . ٢- نظم الدوائر التليفزيونية .

٣- إعداد التقارير بالحاسبات الآلية وشرائط الفيديو .

٤- ماكينات الإجابة التليفونية (البريد الصوتي) . ٥. البريد الإلكتروني.

الحادى عشر: الإجراءات المنهجية للدراسة :

(١) نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلي الدراسات الوصفية حيث تستهدف تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف تغلب عليه صفة التحديد، والوصف الذي ينصب علي الجوانب الكيفية والكمية معاً ، حيث تركز الدراسة الراهنة علي وصف وتحديد تكامل الجهود الحكومية والاهلية لتمكين المرأة تشريعيا.

(٢) المنهج المستخدم: اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعى:

- المسح الاجتماعي بأسلوب الحصر الشامل للمسئولين والأخصائيين الاجتماعيين بالمنظمات الحكومية والأهلية العاملة في تمكين المرأة تشريعيا وعددهم (٣٥) أخصائي ومسئول
- المسح الاجتماعي بأسلوب العينة للمستفيدين (المرأة) وعددهم (١١٠) مفرده.

(٣) أدوات الدراسة:

تمثلت أدوات جمع البيانات في:

(١) استمارة استبيان للمسئولين حول تكامل الجهود الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً:

قام الباحث بتصميم استمارة استبيان للمسئولين وذلك بالرجوع إلى التراث النظري، والدراسات المتصلة، إلى جانب الاستفادة من بعض المقاييس واستمارات الاستبيان المرتبطة بموضوع الدراسة. وقد اعتمد الباحث على الصدق المنطقي من خلال الإطلاع علي الأدبيات والأطر النظرية، ثم تحليل هذه الأدبيات والبحوث والدراسات وذلك للوصول إلي الأبعاد المختلفة المرتبطة بمشكلة الدراسة. وقد أجرى الصدق الظاهري للأداة بعد عرضها علي عدد (٥) من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان وكلية الخدمة الاجتماعية جامعة أسوان، وقد تم الاعتماد علي نسبة اتفاق لا تقل عن(٨٠%)، وقد تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض. وبناءاً علي ذلك تم صياغة الاستمارة في صورتها النهائية. كما أجرى لها ثبات إحصائي لعينة قوامها (١٠) مفردات من المسئولين باستخدام

معامل ألفا كرونباخ، وبلغ معامل الثبات (٠.٨١)، كما تم استخدام طريقة ثانية لحساب ثبات الأداة وذلك باستخدام معادلة سبيرمان – براون Brown - Spearman للتجزئة النصفية Split – half، وبلغ معامل الثبات (٠.٨٤)، وهو مستوى مناسب للثبات الإحصائي.

(٢) استمارة استبار للمستفيدات حول تكامل الجهود الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً:

بناء الأداة في صورتها الأولية اعتماداً على الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة المرتبطة إلى جانب الاستفادة من بعض المقاييس واستمارات الاستبيان المرتبطة بموضوع الدراسة لتحديد العبارات التي ترتبط بكل متغير من المتغيرات الخاصة بالدراسة. وقد اعتمد الباحث على الصدق المنطقي من خلال الإطلاع علي الأدبيات والأطر النظرية، ثم تحليل هذه الأدبيات والبحوث والدراسات وذلك للوصول إلي الأبعاد المختلفة المرتبطة بمشكلة الدراسة. وقد أجرى الصدق الظاهري للأداة بعد عرضها علي عدد (٥) من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان وكلية الخدمة الاجتماعية جامعة أسوان، وقد تم الاعتماد علي نسبة اتفاق لا تقل عن(٨٠%)، وقد تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض. وبناءاً علي ذلك تم صياغة الاستمارة في صورتها النهائية. كما أجرى لها ثبات إحصائي لعينة قوامها (٢٠) مفردات من المستفيدات باستخدام معامل ألفا – كرونباخ، وبلغ معامل الثبات (٠.٨٧)، كما تم استخدام طريقة ثانية لحساب ثبات الأداة وذلك باستخدام معادلة سبيرمان – براون Spearman - Brown للتجزئة النصفية Split – half، وبلغ معامل الثبات (٠.٩٠)، وهو مستوى مناسب للثبات الإحصائي.

(٤) مجالات الدراسة:

(أ) **المجال المكاني** : تحدد فى محافظة اسوان ممثله في (المجلس القومي للمرأة – الاتحاد الاقليمي للجمعيات الاهلية بجمعياته الاهلية التي تشترك مع المجلس في تنفيذ البرامج المتعلقة بتوعية المرأة تشريعيا) **وهي**

١. جمعية تنمية المجتمع بالصداقة الجديدة
٢. جمعية الاتحاد والتضامن بالمقلة
٣. جمعية تنمية المجتمع بالحربيات الجديدة
٤. جمعية تنمية المجتمع دابود البلد
٥. جمعية تنمية المجتمع بالكوبانية
٦. مؤسسة عزالدين عواض نصر النوبة

(ب) المجال البشرى:

١. حصر شامل للمسئولين والأخصائيين الاجتماعيين بالمؤسسات المختارة للدراسة وبلغ عددهم (٣٥) مفردة

٢. عينة عشوائية من المستفيدات من المؤسسات المختارة للدراسة وبلغ عددهم (١١٠) مفردة .

وقد تم اختيارهم بناءا علي عدة شروط منها :

– ان يكونوا من المستفيدين من خدمات المجلس القومي للمرأة والجمعيات المتعاونه معه لتمكينها تشريعيا.

– ان يكونوا من الذين يحضرون الندوات وكافة الانشطة التي ينفذها المجلس لتوعيتها بحقوقها التشريعية.

(ج) المجال الزمنى : ويتحدد فى الفترة الزمنية من ١٢/٢٥ /٢٠١٧م إلى ١٥/ ٣/ ٢٠١٨م لجمع البيانات من ميدان الدراسة .

(٥) أساليب التحليل الإحصائي :

تم معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلي باستخدام برنامج (SPSS.V. 17.0) الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وقد طبقت الأساليب الإحصائية التالية:

١. **التكرارات والنسب المئوية:** وذلك لوصف خصائص مجتمع الدراسة.

٢. **المتوسط الحسابي:** للحكم على مستوى تكامل الجهود الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً، بحيث تكون بداية ونهاية فئات المقياس الثلاثي **نعم:** (ثلاثة درجات)، **إلى حد ما** (درجتين)، **لا** (درجة واحدة)، تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى = أكبر قيمة – أقل قيمة (٣ – ١ = ٢)، تم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية المصحح (٣/٢ = ٠.٦٧) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس أو بداية المقياس وهى الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، **وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي:**

جدول (١)

مستويات المتوسطات الحسابية

إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من ١ إلى أقل من ١.٦٧	**مستوى منخفض**
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من ١.٦٧ إلى أقل من ٢.٣٥	**مستوى متوسط**
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من ٢.٣٥ إلى ٣	**مستوى مرتفع**

٣. **الانحراف المعياري:** ويفيد في معرفة مدى تشتت أو عدم تشتت استجابات المبحوثين، كما يساعد في ترتيب العبارات مع المتوسط الحسابي، حيث أنه في حالة تساوى العبارات في المتوسط الحسابي فإن العبارة التي انحرافها المعياري أقل تأخذ الترتيب الأعلى.

٤. **المدى:** ويتم حسابه من خلال الفرق بين أكبر قيمة وأقل قيمة.

٥. **معامل ثبات (ألفا. كرونباخ):** لقيم الثبات التقديرية لأدوات الدراسة.

٦. **معادلة سبيرمان – براون Brown -Spearman للتجزئة النصفية Split – half** : وذلك لثبات أدوات الدراسة.

٧. **اختبار (ت) لعينتين مستقلتين Independent – Samples T-Test:** وذلك لمعرفة الفروق ودلالتها الإحصائية بين المبحوثين، وذلك في المتغيرات التي تقسم المبحوثين إلي مجموعتين فقط مثل: الفروق بين المنظمات الحكومية والأهلية. (اختبار فروض الدراسة).

الثاني عشر: نتائج الدراسة الميدانية:

أولاً: وصف مجتمع الدراسة:

(أ) وصف المسئولين مجتمع الدراسة:

جدول (٢)
وصف المسئولين مجتمع الدراسة

(ن=٣٥)

م	المتغيرات الكمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	السن	٤٨	٩
٢	متوسط عدد سنوات الخبرة في مجال العمل	١٧	٥
م	النوع	ك	%
١	ذكر	١٩	٥٤.٣
٢	أنثى	١٦	٤٥.٧
	المجمـــوع	٣٥	١٠٠
م	المؤهل العلمي	ك	%
١	مؤهل فوق المتوسط	٨	٢٢.٩
٢	مؤهل جامعي	١٤	٤٠
٣	ماجستير	٤	١١.٤
٤	دكتوراه	٩	٢٥.٧
	المجمـــوع	٣٥	١٠٠
م	الوظيفة	ك	%
١	مدير تنفيذي	٥	١٤.٣
٢	عضو مجلس إدارة	١١	٣١.٤
٣	أخصائي اجتماعي	١٣	٣٧.١
٤	إداري	٦	١٧.١
	المجمـــوع	٣٥	١٠٠

م	تبعية المنظمات	ك	%
١	منظمات حكومية	١٨	٥١.٤
٢	منظمات أهلية	١٧	٤٨.٦
	المجمــوع	٣٥	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن:

- متوسط سن المسئولين (٤٨) سنة، وبانحراف معياري (٩) سنوات تقريباً.
- متوسط عدد سنوات الخبرة في مجال العمل (١٧) سنة، وبانحراف معياري (٥) سنوات تقريباً.
- أكبر نسبة من المسئولين ذكور بنسبة (٥٤.٣%)، بينما نسبة الإناث (٤٥.٧%).
- أكبر نسبة من المسئولين حاصلين علي مؤهل جامعي بنسبة (٤٠%)، ثم حاصلين علي دكتوراة بنسبة (٢٥.٧%)، يليها حاصلات علي مؤهل فوق المتوسط بنسبة (٢٢.٩%)، ثم حاصلين علي ماجستير بنسبة (١١.٤%).
- أكبر نسبة من المسئولين وظيفتهم أخصائي اجتماعي بنسبة (٣٧.١%)، ثم عضو مجلس إدارة بنسبة (٣١.٤%)، يليها إداري بنسبة (١٧.١%)، ثم مدير تنفيذي بنسبة (١٤.٣%).
- أكبر نسبة من المسئولين تابعين لمنظمات حكومية بنسبة (٥١.٤%)، ثم منظمات أهلية بنسبة (٤٨.٦%).
- يتضح من الجدول السابق تنوع سن وخبرات ومؤهلات المسئولين بما يمكنهم من تنمية معارف المرأة بما يتعلق بحقوقها التشريعية من خلال اقامة الندوات والاجتماعات المشتركة فيما بينهم .

(ب) وصف المستفيدات مجتمع الدراسة:

جدول (٣)

وصف المستفيدات مجتمع الدراسة

(ن=١١٠)

م	المتغيرات الكمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	السن	٣٩	٧
٢	عدد سنوات الاستفادة من المنظمات	٣	١
م	الحالة الاجتماعية	ك	%
١	متزوجة	٥٧	٥١.٨
٢	مطلقة	٢٦	٢٣.٦
٣	أرملة	٢٧	٢٤.٥
	المجمــوع	١١٠	١٠٠
م	الحالة التعليمية	ك	%
١	أمية	١٣	١١.٨
٢	تقرأ وتكتب	١٤	١٢.٧
٣	مؤهل أقل من المتوسط	١٢	١٠.٩
٤	مؤهل متوسط	٢٨	٢٥.٥

٥	مؤهل فوق المتوسط	٢٣	٢٠.٩
٦	مؤهل جامعي	٢٠	١٨.٢
	المجمـــوع	١١٠	١٠٠
م	تبعية المنظمات	ك	%
١	منظمات حكومية	٥٢	٤٧.٣
٢	منظمات أهلية	٥٨	٥٢.٧
	المجمـــوع	١١٠	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن:

- متوسط سن المستفيدات (٣٩) سنة، وبانحراف معياري (٧) سنوات.
- متوسط عدد سنوات الاستفادة من المنظمات (٣) سنوات، وبانحراف معياري سنة واحدة تقريباً.
- أكبر نسبة من المستفيدات متزوجات بنسبة (٥١.٨%)، ثم أرملة بنسبة (٢٤.٥%)، يليها مطلقة يليها بنسبة (٢٣.٦%).
- أكبر نسبة من المستفيدات حاصلات علي مؤهل متوسط بنسبة (٢٥.٥%)، ثم مؤهل فوق المتوسط بنسبة (٢٠.٩%)، يليها مؤهل جامعي بنسبة (١٨.٢%)، ثم تقرأ وتكتب بنسبة (١٢.٧%)، يليها أمية بنسبة (١١.٨%)، ثم مؤهل أقل من المتوسط بنسبة (١٠.٩%).
- أكبر نسبة من المستفيدات تابعات لمنظمات أهلية بنسبة (٥٢.٧%)، ثم منظمات حكومية بنسبة (٤٧.٣%).
- يعكس الجدول تنوع سن المستفيدات ورغبتهم المستمرة للاستفادة من الخدمات التي يقدمها المجلس والجمعيات الاهلية فيما يتعلق بحقوقهم التشريعية .

ثانياً: جهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً:

- **جهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً كما يحددها المسئولون:**

(١) الاتصال:

جدول (٤)

الاتصال كما يحدده المسئولون

(ن=٣٥)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	تتواصل المنظمات الحكومية والأهلية لتعريف المرأة بحقوقها التشريعية	٢٤	٦٨.٦	١١	٣١.٤	–	–	٢.٦٩	٠.٤٧	١
٢	يوجد اتصال تليفوني مستمر بين المنظمات الحكومية والأهلية لحل مشكلات المرأة التشريعية	١٣	٣٧.١	١٨	٥١.٤	٤	١١.٤	٢.٢٦	٠.٦٦	٢
٣	تتوفر قاعدة بيانات تشريعية مرتبطة بالمرأة يتم	١١	٣١.٤	١٧	٤٨.٦	٧	٢٠	٢.١١	٠.٧٢	٦

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
	الاتصال من خلالها بين المنظمات الحكومية والأهلية									
٤	تعقد المنظمات الحكومية والأهلية لقاءات مستمرة لمناقشة التشريعات المرتبطة بالمرأة	١١	٣١.٤	٢٠	٥٧.١	٤	١١.٤	٢.٢	٠.٦٣	٤
٥	تتواصل المنظمات الحكومية والأهلية لتوفير التمويل اللازم لخدمة المرأة تشريعياً	١١	٣١.٤	١٨	٥١.٤	٦	١٧.١	٢.١٤	٠.٦٩	٥
٦	تتواصل المنظمات الحكومية والأهلية من خلال لجان عمل مشتركة لحل مشكلات المرأة التشريعية	١٤	٤٠	١٥	٤٢.٩	٦	١٧.١	٢.٢٣	٠.٧٣	٣
	المتغير ككل							٢.٢٧	٠.٣٤	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **الاتصال كما يحدده المسئولون** متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٢٧)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول تتواصل المنظمات الحكومية والأهلية لتعريف المرأة بحقوقها التشريعية بمتوسط حسابي (٢.٦٩)، ثم جاء بالترتيب الثاني يوجد اتصال تليفوني مستمر بين المنظمات الحكومية والأهلية لحل مشكلات المرأة التشريعية بمتوسط حسابي (٢.٢٦)، وجاء في النهاية تتوفر قاعدة بيانات تشريعية مرتبطة بالمرأة يتم الاتصال من خلالها بين المنظمات الحكومية والأهلية بمتوسط حسابي (٢.١١) ، وقد يرجع ذلك إلي اعتماد كلا من المنظمات الحكومية والاهلية علي انواع معينة للاتصال دون غيرها بما لا يحقق فاعليه الجهود المشتركة والتي تنعكس بدورها علي المستفيدين ، ويتفق ذلك مع **دراسة "عائشة عبد الرسول ٢٠٠٣"** حيث أثبتت نتائجها أن هناك ضعف فى قنوات الاتصال بين الجمعيات الأهلية وأن شكل الاتصال محدد بأوقات معينة وأن ما يتم منه يتم بشكل لفظي عادة وغير رسمي وأن الاتصال ضعيف ولا يحدث إلا إذا أجبرت المنظمة على ذلك كحالة الكوارث أو قرب انهيار المنظمة وأيضاً عدم بذل المنظمة أى جهد من أجل تفعيل الاتصال وعدم احترام المنظمات الأهلية لمقترحات بعضها البعض .

(٢) التبادل:

جدول (٥)

التبادل كما يحددها المسئولون

(ن=٣٥)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	تتبادل المنظمات الحكومية والأهلية وجهات النظر	١٧	٤٨.٦	١٥	٤٢.٩	٣	٨.٦	٢.٤	٠.٦٥	١

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
	حول قضايا المرأة تشريعياً									
٢	تتبادل المنظمات الحكومية والأهلية البيانات المرتبطة بتمكين المرأة تشريعياً	١٢	٣٤.٣	٢١	٦٠	٢	٥.٧	٢.٢٩	٠.٥٧	٤
٣	تتبادل المنظمات الحكومية والأهلية الخبرات التي لديها لوضع القوانين التشريعية المرتبطة بالمرأة	١٥	٤٢.٩	١٦	٤٥.٧	٤	١١.٤	٢.٣١	٠.٦٨	٣
٤	تساهم المنظمات الحكومية والأهلية في نشر ثقافة التوعية التشريعية للمرأة	١٥	٤٢.٩	١٨	٥١.٤	٢	٥.٧	٢.٣٧	٠.٦	٢
٥	تتبادل المنظمات الحكومية والأهلية خطط مقترحة لقوانين تشريعية تخص المرأة	١٧	٤٨.٦	١٥	٤٢.٩	٣	٨.٦	٢.٤	٠.٦٥	١
٦	تتبادل المنظمات الحكومية والأهلية الموارد البشرية التي لديها معارف بتمكين المرأة تشريعياً	٩	٢٥.٧	٢٢	٦٢.٩	٤	١١.٤	٢.١٤	٠.٦	٥
	المتغير ككل							٢.٣٢	٠.٣٨	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **التبادل كما يحددها المسئولون** متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٣٢)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول تتبادل المنظمات الحكومية والأهلية وجهات النظر حول قضايا المرأة تشريعياً، وتتبادل المنظمات الحكومية والأهلية خطط مقترحة لقوانين تشريعية تخص المرأة بمتوسط حسابي (٢.٤)، ثم جاء بالترتيب الثاني تساهم المنظمات الحكومية والأهلية في نشر ثقافة التوعية التشريعية للمرأة بمتوسط حسابي (٢.٣٧)، وجاء في النهاية تتبادل المنظمات الحكومية والأهلية الموارد البشرية التي لديها معارف بتمكين المرأة تشريعياً بمتوسط حسابي (٢.١٤) ، وقد يعكس ذلك ضرورة ادراك المسئولين بكلا من المنظمات الحكومية والاهلية لفوائد عملية التبادل وأثرها علي تحقيق أهداف كل منظمة لإيجاد التكامل في الخدمات المقدمة من كل منهما، وهذا يتفق مع **دراسة "عائشة عبد الرسول ٢٠٠٨"** حيث أثبتت الدراسة أن ٧٧ % تقريباً من الجمعيات لها علاقة بجمعيات أخرى بالمنطقة ، وأن العلاقة بين هذه الجمعيات تأخذ شكل رسمي ، كما اتضح أن تبادل المعلومات يحتل مرتبة متقدمة من عملية التبادل بين الجمعيات ، كما تم وضع دليل بناء تبادل المعلومات ومنع تكرار الخدمات.

(٣) التعاون:

جدول (٦)

التعاون كما يحدده المسئولون

(ن=٣٥)

م	العبارات	الاستجابات	المتوسط	الانحراف	الترتيب

		نعم		إلى حد ما		لا		الحسابي	المعياري	
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	تتعاون المنظمات الحكومية والأهلية في تحديد احتياجات المرأة التشريعية	٢٠	٥٧.١	١١	٣١.٤	٤	١١.٤	٢.٤٦	٠.٧	١
٢	تتعاون المنظمات الحكومية والأهلية لمواجهة مشكلات المرأة التشريعية	١٣	٣٧.١	١٨	٥١.٤	٤	١١.٤	٢.٢٦	٠.٦٦	٤
٣	تشترك المنظمات الحكومية والأهلية في تنفيذ برامج مشتركة لتوعية المرأة بحقوقها التشريعية	١٧	٤٨.٦	١٤	٤٠	٤	١١.٤	٢.٣٧	٠.٦٩	٢
٤	تتعاون المنظمات الحكومية والأهلية لتحديد أولويات تنفيذ التشريعات المقترحة أمام متخذي القرار والتي تخص المرأة	٩	٢٥.٧	١٩	٥٤.٣	٧	٢٠	٢.٠٦	٠.٦٨	٦
٥	توقع المنظمات الحكومية والأهلية بروتوكولات تعاون في مجال تمكين المرأة تشريعياً	١٥	٤٢.٩	١٢	٣٤.٣	٨	٢٢.٩	٢.٢	٠.٨	٥
٦	تنظم المنظمات الحكومية والأهلية ندوات مشتركة تتعلق بتمكين المرأة من استخراج الأوراق الرسمية	١٥	٤٢.٩	١٧	٤٨.٦	٣	٨.٦	٢.٣٤	٠.٦٤	٣
	المتغير ككل							٢.٢٨	٠.٤٥	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **التعاون كما يحدده المسئولون** متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٢٨)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول تتعاون المنظمات الحكومية والأهلية في تحديد احتياجات المرأة التشريعية بمتوسط حسابي (٢.٤٦)، ثم جاء بالترتيب الثاني تشترك المنظمات الحكومية والأهلية في تنفيذ برامج مشتركة لتوعية المرأة بحقوقها التشريعية بمتوسط حسابي (٢.٣٧)، وجاء في النهاية تتعاون المنظمات الحكومية والأهلية لتحديد أولويات تنفيذ التشريعات المقترحة أمام متخذي القرار والتي تخص المرأة بمتوسط حسابي (٢.٠٦) ، وقد يرجع ذلك الي تركيز المسئولين بالمنظمات الحكومية والاهلية علي التعاون في مجالات معينة دون الاخري الامر الذي يتطلب منهم وضع خطط مستقبلية من شأنها النهوض بأشكال التعاون في كافة المجالات بما فيها تمكين المرأة تشريعيا ، وهذا يتفق مع **دراسة " عبدالفتاح نازل ٢٠٠٩**" والتي أثبتت أن مستوي التعاون بين الجمعيات الحكومية والاهلية متوسط.

(٤) التنسيق:

جدول (٧)
التنسيق كما يحدده المسئولون

(ن=٣٥)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	هناك تنسيق مستمر بين المنظمات الحكومية	٢٠	٥٧.١	١١	٣١.٤	٤	١١.٤	٢.٤٦	٠.٧	١

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
	والأهلية لدعوة المسئولين للاستماع إلى المطالب التشريعية للمرأة تمهيداً لتلبيتها									
٢	يتم التنسيق بين المنظمات الحكومية والأهلية لمنع ازدواج الخدمات المقدمة للمرأة	١٤	٤٠	١٧	٤٨.٦	٤	١١.٤	٢.٢٩	٠.٦٧	٤
٣	يتم التنسيق بين المنظمات الحكومية والأهلية لوضع خطة عامة تشمل تمكين المرأة تشريعياً	١١	٣١.٤	١٧	٤٨.٦	٧	٢٠	٢.١١	٠.٧٢	٦
٤	يوجد تنسيق بين المنظمات الحكومية والأهلية فيما يتعلق بتدريب المرأة على عرض مطالبها القانونية على المسئولين بطريقة مقنعة	١٤	٤٠	١٤	٤٠	٧	٢٠	٢.٢	٠.٧٦	٥
٥	تنسق المنظمات الحكومية والأهلية لترشيد الموارد (مادية – فنية – بشرية) لتمكين المرأة تشريعياً	١٤	٤٠	١٩	٥٤.٣	٢	٥.٧	٢.٣٤	٠.٥٩	٣
٦	يوجد تنسيق بين المنظمات الحكومية والأهلية لعقد ندوات مشتركة للمرأة لتمكينها تشريعياً	١٧	٤٨.٦	١٦	٤٥.٧	٢	٥.٧	٢.٤٣	٠.٦١	٢
	المتغير ككل							٢.٣	٠.٤٥	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **التنسيق كما يحدده المسئولون** متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٣)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول هناك تنسيق مستمر بين المنظمات الحكومية والأهلية لدعوة المسئولين للاستماع إلى المطالب التشريعية للمرأة تمهيداً لتلبيتها بمتوسط حسابي (٢.٤٦)، ثم جاء بالترتيب الثاني يوجد تنسيق بين المنظمات الحكومية والأهلية لعقد ندوات مشتركة للمرأة لتمكينها تشريعياً بمتوسط حسابي (٢.٤٣)، وجاء في النهاية يتم التنسيق بين المنظمات الحكومية والأهلية لوضع خطة عامة تشمل تمكين المرأة تشريعياً بمتوسط حسابي (٢.١١) ، ويدل ذلك علي عدم اهتمام المنظمات الحكومية والأهلية بعملية التنسيق فيما بينهما فيتم التنسيق علي فترات متباعدة ، وعدم إدراك المنظمات بأهمية التنسيق وأبعاده وفوائده لكل منهما لعدم وجود برامج تدريبية علي ذلك ، ويتفق ذلك مع **دراسة "أبو النجا العمرى ٢٠٠٢"** حيث أثبتت نتائجها نقص وعى مديرى الجمعيات وكذلك عدم اهتمام مجلس الإدارة بالتنسيق مع الجمعيات الأخرى.

- **جهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً كما تحددها المستفيدات:**

جدول (٨)

جهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً كما تحددها المستفيدات

(ن=١١٠)

م	العبارات	الاستجابات	المتوسط	الانحراف	الترتيب

		نعم		إلى حد ما		لا		الحسابي	المعياري	
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	تشارك المنظمة في اقتراح القوانين والقرارات المتعلقة بحقوقنا	٦٩	٦٢.٧	٢٨	٢٥.٥	١٣	١١.٨	٢.٥١	٠.٧	١
٢	أهلتني المنظمة للاشتراك في الانتخابات النيابية والمحلية.	١٠	٩.١	٩١	٨٢.٧	٩	٨.٢	٢.٠١	٠.٤٢	٧
٣	يسرت لي المنظمة إجراءات استخراج الأوراق الرسمية (شهادات الميلاد - بطاقة الرقم القومي)	٢٣	٢٠.٩	٣١	٢٨.٢	٥٦	٥٠.٩	١.٧	٠.٨	١٠
٤	قدمت لي المنظمة المساعدة في رفع القضايا أمام المحاكم	٣٧	٣٣.٦	٤٧	٤٢.٧	٢٦	٢٣.٦	٢.١	٠.٧٥	٥
٥	تتواصل المنظمة معي باستمرار لمعرفة متطلباتي التشريعية	٢٨	٢٥.٥	٥٩	٥٣.٦	٢٣	٢٠.٩	٢.٠٥	٠.٦٨	٦
٦	تتيح لي المنظمة تبادل وجهات النظر مع المسئولين لعرض مطالبي التشريعية	٢١	١٩.١	٣٩	٣٥.٥	٥٠	٤٥.٥	١.٧٤	٠.٧٦	٩
٧	تتعاون المنظمة مع المنظمات الأخري المعنية بتمكين المرأة تشريعياً	٤١	٣٧.٣	٤٦	٤١.٨	٢٣	٢٠.٩	٢.١٦	٠.٧٥	٣
٨	تنسق المنظمة جهودها المرتبطة بتمكين المرأة تشريعياً	٣١	٢٨.٢	٦٣	٥٧.٣	١٦	١٤.٥	٢.١٤	٠.٦٤	٤
٩	تعقد المنظمة ندوات لتوعيتي بحقوقي التشريعية	٣٦	٣٢.٧	٣٤	٣٠.٩	٤٠	٣٦.٤	١.٩٦	٠.٨٣	٨
١٠	تشارك المنظمة في اقتراح القوانين التشريعية المرتبطة بنا	٤٥	٤٠.٩	٤١	٣٧.٣	٢٤	٢١.٨	٢.١٩	٠.٧٧	٢
	المتغير ككل							٢.٠٦	٠.١٩	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **جهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً كما تحددها المستفيدات** متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٠٦)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول تشارك المنظمة في اقتراح القوانين والقرارات المتعلقة بحقوقنا بمتوسط حسابي (٢.٥١)، ثم جاء بالترتيب الثاني تشارك المنظمة في اقتراح القوانين التشريعية المرتبطة بنا بمتوسط حسابي (٢.١٩)، وجاء في النهاية يسرت لي المنظمة إجراءات استخراج الأوراق الرسمية (شهادات الميلاد– بطاقة الرقم القومي) بمتوسط حسابي (١.٧).

وقد يعكس ذلك ضرورة سعي المنظمات الحكومية والاهلية لبذل المزيد من الجهد لتحقيق التكامل فيما بينها بما يضمن تقديم خدمات علي مستوي عالي من الكفاءة والفاعلية لتمكين المرأة تشريعيا.

ثالثاً: الأساليب والأدوات التي تستخدمها المنظمات الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعياً:

جدول (٩)

الأساليب والأدوات التي تستخدمها المنظمات الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعياً كما يحددها المسئولون

(ن=٣٥)

م	العبارات	الاستجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			

		ك	%	ك	%	ك	%			
١	إعداد المحاضرات الخاصة بشرح وتوضيح الحقوق التشريعية للمرأة	١٤	٤٠	١٦	٤٥.٧	٥	١٤.٣	٢.٢٦	٠.٧	٤
٢	إجراء البحوث الميدانية المتعلقة بتمكين المرأة تشريعياً	١٦	٤٥.٧	١٦	٤٥.٧	٣	٨.٦	٢.٣٧	٠.٦٥	٣
٣	إجراء مقابلات مع متخذ القرارات لعرض مشكلات قوانين المرأة التشريعية	٢٠	٥٧.١	١٤	٤٠	١	٢.٩	٢.٥٤	٠.٥٦	٢
٤	إقامة الندوات الخاصة بإبراز الحقوق الخاصة بحقوق المرأة	٢٣	٦٥.٧	١١	٣١.٤	١	٢.٩	٢.٦٣	٠.٥٥	١
٥	عقد المؤتمرات المرتبطة بتوعية المرأة بالتشريعات الخاصة بها	١٠	٢٨.٦	١٩	٥٤.٣	٦	١٧.١	٢.١١	٠.٦٨	٦
٦	الإطلاع على تجارب الدول التي نجحت في إعطاء المرأة حقوقها	٨	٢٢.٩	١٩	٥٤.٣	٨	٢٢.٩	٢	٠.٦٩	٨
٧	تبادل الزيارات مع الدول الأخرى للاستفادة من تجاربها	٧	٢٠	١٤	٤٠	١٤	٤٠	١.٨	٠.٧٦	٩
٨	عقد بروتوكولات تعاون مع الجهات والمراكز البحثية للوقوف على حقوق المرأة وكيفية مقابلتها	٨	٢٢.٩	٢٢	٦٢.٩	٥	١٤.٣	٢.٠٩	٠.٦١	٧
٩	تشكيل لجان بين المنظمات لمناقشة قضايا المرأة التشريعية	١٠	٢٨.٦	٢٢	٦٢.٩	٣	٨.٦	٢.٢	٠.٥٨	٥
	المتغير ككل							٢.٢٢	٠.٣٤	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **الأساليب والأدوات التي تستخدمها المنظمات الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعياً كما يحددها المسئولون** متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٢٢)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول إقامة الندوات الخاصة بإبراز الحقوق الخاصة بحقوق المرأة بمتوسط حسابي (٢.٦٣)، ثم جاء بالترتيب الثاني إجراء مقابلات مع متخذ القرارات لعرض مشكلات قوانين المرأة التشريعية بمتوسط حسابي (٢.٥٤)، وجاء في النهاية تبادل الزيارات مع الدول الأخرى للاستفادة من تجاربها بمتوسط حسابي (١.٨) ، وقد يعكس ذلك ضرورة سعي المنظمات الحكومية والاهلية لاستخدام اساليب وادوات جديدة تمكنها من الوصول للمرأة وتمكينها تشريعيا .

جدول (١٠)

الأساليب والأدوات التي تستخدمها المنظمات الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعياً كما تحدده المستفيدات

(ن=١١٠)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	إعداد المحاضرات الخاصة بشرح وتوضيح الحقوق التشريعية للمرأة	٥٨	٥٢.٧	٣٦	٣٢.٧	١٦	١٤.٥	٢.٣٨	٠.٧٣	١
٢	إجراء البحوث الميدانية المتعلقة بتمكين المرأة	٢٨	٢٥.٥	٦٦	٦٠	١٦	١٤.٥	٢.١١	٠.٦٣	٣

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
	تشريعياً									
٣	إجراء مقابلات مع متخذي القرارات لعرض مشكلات قوانين المرأة التشريعية	٣٤	٣٠.٩	٣٤	٣٠.٩	٤٢	٣٨.٢	١.٩٣	٠.٨٣	٨
٤	إقامة الندوات الخاصة بإبراز الحقوق الخاصة بحقوق المرأة	٥٣	٤٨.٢	٤٢	٣٨.٢	١٥	١٣.٦	٢.٣٥	٠.٧١	٢
٥	عقد المؤتمرات المرتبطة بتوعية المرأة بالتشريعات الخاصة بها	٢٩	٢٦.٤	٥٩	٥٣.٦	٢٢	٢٠	٢.٠٦	٠.٦٨	٤
٦	الإطلاع على تجارب الدول التي نجحت في إعطاء المرأة حقوقها	٢٤	٢١.٨	٤٢	٣٨.٢	٤٤	٤٠	١.٨٢	٠.٧٧	٩
٧	تبادل الزيارات مع الدول الأخرى للاستفادة من تجاربها	٢٨	٢٥.٥	٤٨	٤٣.٦	٣٤	٣٠.٩	١.٩٥	٠.٧٥	٦
٨	عقد بروتوكولات تعاون مع الجهات والمراكز البحثية للوقوف على حقوق المرأة وكيفية مقابلتها	٢٥	٢٢.٧	٦٣	٥٧.٣	٢٢	٢٠	٢.٠٣	٠.٦٦	٥
٩	تشكيل لجان بين المنظمات لمناقشة قضايا المرأة التشريعية	٢٥	٢٢.٧	٥٣	٤٨.٢	٣٢	٢٩.١	١.٩٤	٠.٧٢	٧
	المتغير ككل							٢.٠٦	٠.٢	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **الأساليب والأدوات التي تستخدمها المنظمات الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعياً كما تحدده المستفيدات** متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٠٦)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول إعداد المحاضرات الخاصة بشرح وتوضيح الحقوق التشريعية للمرأة بمتوسط حسابي (٢.٣٨)، ثم جاء بالترتيب الثاني إقامة الندوات الخاصة بإبراز الحقوق الخاصة بحقوق المرأة بمتوسط حسابي (٢.٣٥)، وجاء في النهاية الإطلاع على تجارب الدول التي نجحت في إعطاء المرأة حقوقها بمتوسط حسابي (١.٨٢).

رابعاً: المعوقات التي تواجه جهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً:

جدول (١١)

المعوقات التي تواجه جهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً كما يحددها المسئولون

(ن=٣٥)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	عدم وجود برامج مخططة بين المنظمات الحكومية والأهلية لمساعدة المرأة للمطالبة بحقوقها التشريعية	٢٠	٥٧.١	١٠	٢٨.٦	٥	١٤.٣	٢.٤٣	٠.٧٤	٣
٢	غياب الإعلان الكافي عن جهود المنظمات	١٨	٥١.٤	١٢	٣٤.٣	٥	١٤.٣	٢.٣٧	٠.٧٣	٤

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
	الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعياً									
٣	مواعيد عمل المنظمة غير مناسبة لظروف المرأة المتقدمة لطلب الخدمة	١٦	٤٥.٧	٨	٢٢.٩	١١	٣١.٤	٢.١٤	٠.٨٨	٧
٤	قله سعي المنظمات الحكومية والأهلية لتطوير برامجها بالشكل اللازم لتمكين المرأة تشريعا	١٤	٤٠	١٥	٤٢.٩	٦	١٧.١	٢.٢٣	٠.٧٣	٥
٥	لا يوجد اتصال مباشر بين المنظمات الحكومية والأهلية فيما يتعلق بتمكين المرأة تشريعياً	١٢	٣٤.٣	١٥	٤٢.٩	٨	٢٢.٩	٢.١١	٠.٧٦	٨
٦	غياب التنسيق الكافي بين أعضاء فريق العمل بالمنظمات الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعياً	١١	٣١.٤	١٦	٤٥.٧	٨	٢٢.٩	٢.٠٩	٠.٧٤	٩
٧	ضعف التعاون بين أعضاء فريق العمل بالمنظمات الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعياً	١١	٣١.٤	١٦	٤٥.٧	٨	٢٢.٩	٢.٠٩	٠.٧٤	٩
٨	ضعف تبادل الخبرات بين المنظمات الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعياً	١٥	٤٢.٩	١٣	٣٧.١	٧	٢٠	٢.٢٣	٠.٧٧	٦
٩	تردد المرأة في اللجوء إلى المنظمة للحصول على حقها التشريعي	٢١	٦٠	٩	٢٥.٧	٥	١٤.٣	٢.٤٦	٠.٧٤	٢
١٠	قله قناعة المرأة بالطريقة التي تتبعها المنظمة في مساعدتها	٢١	٦٠	١١	٣١.٤	٣	٨.٦	٢.٥١	٠.٦٦	١
	المتغير ككل							٢.٢٧	٠.٥٥	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **المعوقات التي تواجه جهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً كما يحددها المسئولون** متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٢٧)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول قله قناعة المرأة بالطريقة التي تتبعها المنظمة في مساعدتها بمتوسط حسابي (٢.٥١)، ثم جاء بالترتيب الثاني تردد المرأة في اللجوء إلى المنظمة للحصول على حقها التشريعي بمتوسط حسابي (٢.٤٦)، وجاء في النهاية غياب التنسيق الكافي بين أعضاء فريق العمل بالمنظمات الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعياً، وضعف التعاون بين أعضاء فريق العمل بالمنظمات الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعياً بمتوسط حسابي (٢.٠٩) ، وقد يرجع ذلك الي سعي المسئولين بالمنظمات الحكومية والاهلية الي مواجهة كافة المعوقات التي تواجه تحقيق التكامل فيما بينها لتمكين المرأة تشريعيا ، وهذا يتفق مع دراسة "**أحمد صادق رشوان ٢٠٠٥**" ، **سامية بارح فرج ٢٠٠٦**، "**أسماء سعيد ٢٠٠٩**، حيث أثبتت الدراسات أنه توجد معوقات تحد من التكامل منها(وعدم وجود الأجهزة والمعدات اللازمة لعملية الاتصال ، مع عدم وجود أخصائيين اجتماعيين ، ضعف الموارد والإمكانيات المادية والبشرية ، عدم توافر المعلومات والبيانات الكافية عن الجمعيات الأهلية فى المجتمع ، نقص خبرة أعضاء الجمعيات الأهلية للقيام بعملية التبادل ، وصعوبة الوصول إلى قرار يحظى بالقبول العام من الجمعيات الأهلية.

جدول (١٢)

المعوقات التي تواجه جهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً كما تحددها المستفيدات

(ن=١١٠)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	ضعف تعاون المسئولين بالمنظمات في المجتمع حول تمكين المرأة تشريعياً	٦٥	٥٩.١	٣١	٢٨.٢	١٤	١٢.٧	٢.٤٦	٠.٧١	١
٢	مقاومة المجتمع لجهود المنظمة في دعم المرأة تشريعياً	١٧	١٥.٥	٧٦	٦٩.١	١٧	١٥.٥	٢	٠.٥٦	٧
٣	قله الوعي المجتمعي بحقوق المرأة التشريعية	٢٦	٢٣.٦	٣٧	٣٣.٦	٤٧	٤٢.٧	١.٨١	٠.٨	١٠
٤	قله استجابة المسئولين لتوصيات المنظمة فيما يتعلق بحقوق المرأة التشريعية	٣٨	٣٤.٥	٤٨	٤٣.٦	٢٤	٢١.٨	٢.١٣	٠.٧٤	٤
٥	غياب التنسيق بين المنظمات في المجتمع والمعنية بتمكين المرأة تشريعياً	٢٩	٢٦.٤	٥٦	٥٠.٩	٢٥	٢٢.٧	٢.٠٤	٠.٧	٥
٦	قلة توافر العدد الكافي من المتخصصين ذوى الكفاءة بالمنظمة	٢٩	٢٦.٤	٤٢	٣٨.٢	٣٩	٣٥.٥	١.٩١	٠.٧٨	٩
٧	غياب الإعلان الكافي عن جهود المنظمة لتمكين المرأة تشريعياً	٤٦	٤١.٨	٤٢	٣٨.٢	٢٢	٢٠	٢.٢٢	٠.٧٦	٢
٨	قلة تبادل الخبرات بين المنظمات فيما يتعلق بتمكين المرأة تشريعياً	٢٤	٢١.٨	٦٣	٥٧.٣	٢٣	٢٠.٩	٢.٠١	٠.٦٦	٦
٩	عزوف المرأة عن التعاون مع المنظمة في المدافعة عن حقوقها	٢٨	٢٥.٥	٥١	٤٦.٤	٣١	٢٨.٢	١.٩٧	٠.٧٤	٨
١٠	ضعف تعاون المنظمة مع المنظمات الأخري في المجتمع والمعنية بتمكين المرأة تشريعياً	٤٤	٤٠	٤٢	٣٨.٢	٢٤	٢١.٨	٢.١٨	٠.٧٧	٣
	المتغير ككل							٢.٠٧	٠.١٩	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **المعوقات التي تواجه جهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً كما تحددها المستفيدات** متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٠٧)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول ضعف تعاون المسئولين بالمنظمات في المجتمع حول تمكين المرأة تشريعياً بمتوسط حسابي (٢.٤٦)، ثم جاء بالترتيب الثاني غياب الإعلان الكافي عن جهود المنظمة لتمكين المرأة تشريعياً بمتوسط حسابي (٢.٢٢)، وجاء في النهاية قله الوعي المجتمعي بحقوق المرأة التشريعية بمتوسط حسابي (١.٨١) ، وقد يرجع ذلك الي تبسيط المسئولين بالمنظمات الحكومية والاهلية لاجراءات حصول المرأة علي الخدمة والاستفادة منها بأكبر درجة ممكنه.

خامساً: مقترحات تفعيل جهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً:

جدول (١٣)

مقترحات تفعيل جهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً كما يحددها المسئولون

(ن=٣٥)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	عمل قاعدة بيانات بالمنظمات الحكومية والأهلية التي تقدم خدمات تشريعية للمرأة	٣٠	٨٥.٧	٥	١٤.٣	-	-	٢.٨٦	٠.٣٦	١

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
٢	سعي المنظمات الحكومية والأهلية المعنية بتمكين المرأة تشريعياً لوضع خطط مشتركة لتحسين وضع المرأة	٢٧	٧٧.١	٧	٢٠	١	٢.٩	٢.٧٤	٠.٥١	٤
٣	إعلان المنظمات الحكومية والأهلية عن جهودها لتمكين المرأة تشريعياً	٣٠	٨٥.٧	٤	١١.٤	١	٢.٩	٢.٨٣	٠.٤٥	٢
٤	التواصل المستمر بين المنظمات الحكومية والأهلية لتناول قضايا المرأة التشريعية	٢٦	٧٤.٣	٧	٢٠	٢	٥.٧	٢.٦٩	٠.٥٨	٧
٥	توفير التمويل اللازم للمنظمات لتمكين المرأة من الحصول على حقوقها التشريعية	٢٤	٦٨.٦	٦	١٧.١	٥	١٤.٣	٢.٥٤	٠.٧٤	١٠
٦	إكساب فريق العمل بالمنظمات الحكومية والأهلية الخبرة اللازمة لتمكين المرأة تشريعياً	٢٦	٧٤.٣	٦	١٧.١	٣	٨.٦	٢.٦٦	٠.٦٤	٨
٧	تنسيق المنظمات الحكومية والأهلية جهودها بشكل يحقق أهدافها	٢٤	٦٨.٦	٩	٢٥.٧	٢	٥.٧	٢.٦٣	٠.٦	٩
٨	تبادل المنظمات الحكومية والأهلية الخبرات المرتبطة بالمجال التشريعي للمرأة	٢٩	٨٢.٩	٥	١٤.٣	١	٢.٩	٢.٨	٠.٤٧	٣
٩	توعية المرأة بأهمية المشاركة في الندوات التي تنظمها المنظمة لتنمي معارفها التشريعية	٢٨	٨٠	٤	١١.٤	٣	٨.٦	٢.٧١	٠.٦٢	٦
١٠	تعاون المنظمات الحكومية والأهلية في الضغط علي متخذي القرارات فيما يتعلق بتمكين المرأة تشريعياً	٢٦	٧٤.٣	٨	٢٢.٩	١	٢.٩	٢.٧١	٠.٥٢	٥
	المتغير ككل							٢.٧٢	٠.٤١	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **مقترحات تفعيل جهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً كما يحددها المسئولون** مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.٧٢)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول عمل قاعدة بيانات بالمنظمات الحكومية والأهلية التي تقدم خدمات تشريعية للمرأة بمتوسط حسابي (٢.٨٦)، ثم جاء بالترتيب الثاني إعلان المنظمات الحكومية والأهلية عن جهودها لتمكين المرأة تشريعياً بمتوسط حسابي (٢.٨٣)، وجاء في النهاية توفير التمويل اللازم للمنظمات لتمكين المرأة من الحصول على حقوقها التشريعية بمتوسط حسابي (٢.٥٤) ، وقد يعكس ذلك سعي المسئولين بالمنظمات الحكومية والاهلية لتقديم مقترحات جديدة من شأنها تزيد التكامل فيما بينها بما يضمن تقديم خدمات علي مستوي عالي من الكفاءة والفاعلية لتمكين المرأة تشريعيا ، وهذا يتفق مع **دراسة شارن بروشينك" Charran Prochwnik, 2004" التي اشارت** إلى أن الأداء الوظيفى بالمنظمات الحكومية والأهلية يحتاج إلى تطوير للنهوض بمستوي الخدمات المقدمة للمستفيدين.

جدول (١٤)

مقترحات تفعيل جهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً كما تحددها المستفيدات

(ن=١١٠)

م	العبارات	الاستجابات	المتوسط	الانحراف	الترتيب

		نعم		إلى حد ما		لا		الحسابي	المعياري	
		ك	%	ك	%	ك	%			
١	وضع المنظمات خطط مشتركة لتمكين المرأة تشريعياً	٦٨	٦١.٨	٣٣	٣٠	٩	٨.٢	٢.٥٤	٠.٦٥	١
٢	إعلان المنظمات الحكومية والأهلية عن جهودها لتمكين المرأة تشريعياً	٣٥	٣١.٨	٥٨	٥٢.٧	١٧	١٥.٥	٢.١٦	٠.٦٧	٥
٣	تطوير المنظمات لبرامجها بالشكل اللازم لتمكين المرأة تشريعياً	٣٥	٣١.٨	٣٨	٣٤.٥	٣٧	٣٣.٦	١.٩٨	٠.٨١	١٠
٤	توفير التمويل اللازم لتمكين المرأة من الحصول على حقوقها التشريعية	٥٠	٤٥.٥	٤٣	٣٩.١	١٧	١٥.٥	٢.٣	٠.٧٢	٢
٥	تسهيل إجراءات حصول المرأة علي الخدمة	٣٤	٣٠.٩	٥١	٤٦.٤	٢٥	٢٢.٧	٢.٠٨	٠.٧٣	٩
٦	إكساب فريق العمل بالمنظمات الخبرة اللازمة لتمكين المرأة تشريعياً	٤٠	٣٦.٤	٤١	٣٧.٣	٢٩	٢٦.٤	٢.١	٠.٧٩	٧
٧	تنسيق المنظمات الحكومية والأهلية جهودها بشكل يحقق أهدافها	٥٤	٤٩.١	٣٠	٢٧.٣	٢٦	٢٣.٦	٢.٢٥	٠.٨٢	٤
٨	تبادل المنظمات الخبرات المرتبطة بالمجال التشريعي للمرأة	٣٤	٣٠.٩	٥٣	٤٨.٢	٢٣	٢٠.٩	٢.١	٠.٧٢	٦
٩	توعية المرأة بأهمية المشاركة في الندوات التي تنظمها المنظمة لتنمي معارفها التشريعية	٣٤	٣٠.٩	٥٢	٤٧.٣	٢٤	٢١.٨	٢.٠٩	٠.٧٢	٨
١٠	تعاون المنظمات الحكومية والأهلية في الضغط علي متخذي القرارات فيما يتعلق بتمكين المرأة قانونيا	٥٠	٤٥.٥	٣٨	٣٤.٥	٢٢	٢٠	٢.٢٥	٠.٧٧	٣
	المتغير ككل							٢.١٩	٠.٢٩	مستوى متوسط

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى **مقترحات تفعيل جهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً كما تحددها المستفيدات** متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢.١٩)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول وضع المنظمات خطط مشتركة لتمكين المرأة تشريعياً بمتوسط حسابي (٢.٥٤)، ثم جاء بالترتيب الثاني توفير التمويل اللازم لتمكين المرأة من الحصول على حقوقها التشريعية بمتوسط حسابي (٢.٣)، وجاء في النهاية تطوير المنظمات لبرامجها بالشكل اللازم لتمكين المرأة تشريعياً بمتوسط حسابي (١.٩٨).

سادساً: اختبار فروض الدراسة:

(٦-١) اختبار الفرض الأول للدراسة: " من المتوقع أن يكون مستوى جهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً متوسطاً ":

جدول (١٥)

مستوى جهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً كما يحددها المسئولون

(ن=٣٥)

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
١	الاتصال	٢.٢٧	٠.٣٤	متوسط	٤

٢	التبادل	٢.٣٢	٠.٣٨	متوسط	١
٣	التعاون	٢.٢٨	٠.٤٥	متوسط	٣
٤	التنسيق	٢.٣	٠.٤٥	متوسط	٢
	الأبعاد ككل	٢.٢٩	٠.٣	مستوي متوسط	

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى جهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً كما يحددها المسئولون، تمثلت فيما يلي:

- الترتيب الأول التبادل بمتوسط حسابي (٢.٣٢).
- الترتيب الثاني التنسيق بمتوسط حسابي (٢.٣).
- الترتيب الثالث التعاون بمتوسط حسابي (٢.٢٨).
- الترتيب الرابع الاتصال بمتوسط حسابي (٢.٢٧).
- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لجهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً كما يحددها المسئولون بلغ (٢.٢٩) وهو معدل متوسط. **مما يجعلنا نقبل الفرض الأول للدراسة والذي مؤداه " من المتوقع أن يكون مستوى جهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً متوسطاً ".**

(٦-٢) اختبار الفرض الثاني للدراسة: " من المتوقع أن يكون مستوى الأساليب والأدوات التي تستخدمها المنظمات الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعياً متوسطاً ":

جدول (١٦)

مستوى الأساليب والأدوات التي تستخدمها المنظمات الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعياً كما يحددها المسئولون

(ن=٣٥)

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١	الأساليب والأدوات	٢.٢٢	٠.٣٤	متوسط

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى الأساليب والأدوات التي تستخدمها المنظمات الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعياً كما يحددها المسئولون بلغ (٢.٢٢) وهو معدل متوسط، **مما يجعلنا نقبل الفرض الثاني للدراسة والذي مؤداه " من المتوقع أن يكون مستوى الأساليب والأدوات التي تستخدمها المنظمات الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعياً متوسطا ".**

جدول (١٧)

مستوى الأساليب والأدوات التي تستخدمها المنظمات الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعياً كما تحدده المستفيدات

(ن=١١٠)

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١	الأساليب والأدوات	٢.٠٦	٠.٢	متوسط

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى الأساليب والأدوات التي تستخدمها المنظمات الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعياً كما تحدده المستفيدات بلغ (٢.٠٦) وهو معدل متوسط، **مما يجعلنا نقبل الفرض الثاني للدراسة والذي مؤداه " من المتوقع أن يكون مستوى الأساليب والأدوات التي تستخدمها المنظمات الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعياً متوسطا ".**

(٦-٣) اختبار الفرض الثالث للدراسة: " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين المنظمات الحكومية والأهلية فيما يتعلق بجهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً ":

جدول (١٨)

الفروق المعنوية بين المنظمات الحكومية والأهلية فيما يتعلق بجهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً كما يحددها المسئولون باستخدام اختبار T-Test

(ن=٣٥)

م	الأبعاد	مجتمع البحث	العدد (ن)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية (df)	قيمة t	الدلالة
١	الاتصال	حكومي	١٨	٢.٣٩	٠.٣٦	٣٣	٢.٢٥٢	*
		أهلي	١٧	٢.١٥	٠.٢٧			
٢	التبادل	حكومي	١٨	٢.٤٣	٠.٤١	٣٣	١.٧٦٥	غير دال
		أهلي	١٧	٢.٢١	٠.٣٢			
٣	التعاون	حكومي	١٨	٢.٢٧	٠.٣٨	٣٣	٠.١٦٧	غير دال
		أهلي	١٧	٢.٢٩	٠.٥٢			
٤	التنسيق	حكومي	١٨	٢.٤٤	٠.٣٨	٣٣	١.٨٤٤	غير دال
		أهلي	١٧	٢.١٧	٠.٤٨			
	الجهود ككل	حكومي	١٨	٢.٣٨	٠.٣٢	٣٣	١.٧٦٦	غير دال
		أهلي	١٧	٢.٢	٠.٢٦			

** معنوي عند (٠.٠١)　　* معنوي عند (٠.٠٥)

يوضح الجدول السابق أن:

- توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين المنظمات الحكومية والأهلية فيما يتعلق بالاتصال لتحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً لصالح المنظمات الحكومية.
- لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين المنظمات الحكومية والأهلية فيما يتعلق بالتبادل، والتعاون، والتنسيق، وجهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً ككل.
- **مما يجعلنا نقبل الفرض الثالث للدراسة جزئياً والذي مؤداه " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين المنظمات الحكومية والأهلية فيما يتعلق بجهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً ".**

جدول (١٩)
الفروق المعنوية بين المنظمات الحكومية والأهلية فيما يتعلق بجهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً كما تحددها المستفيدات باستخدام اختبار T-Test
(ن=١١٠)

م	الأبعاد	مجتمع البحث	العدد (ن)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية (df)	قيمة t	الدلالة
١	الجهود ككل	حكومي	٥٢	٢.٠٦	٠.١٩	١٠٨	٠.٠١٦	غير دال
		أهلي	٥٨	٢.٠٦	٠.٢			

** معنوي عند (٠.٠١)　　* معنوي عند (٠.٠٥)

يوضح الجدول السابق أن:

لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين المنظمات الحكومية والأهلية فيما يتعلق بجهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً ككل.

الثالث عشر: النتائج العامة للدراسة:

أثبتت نتائج الدراسة أن:

١. مستوى جهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً كما يحددها المسئولون، تمثلت فيما يلي:

- الترتيب الأول التبادل بمتوسط حسابي (٢.٣٢).
- الترتيب الثاني التنسيق بمتوسط حسابي (٢.٣).
- الترتيب الثالث التعاون بمتوسط حسابي (٢.٢٨).

- الترتيب الرابع الاتصال بمتوسط حسابي (٢.٢٧).

٢. مستوى الأساليب والأدوات التي تستخدمها المنظمات الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعياً كما يحددها المسئولون بلغ (٢.٢٢) ، وكما تحدده المستفيدات بلغ (٢.٠٦) وهو معدل متوسط.

٣. **كما أثبتت نتائج الدراسة أن:**

- توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٥) بين المنظمات الحكومية والأهلية فيما يتعلق بالاتصال لتحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً لصالح المنظمات الحكومية.
- لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين المنظمات الحكومية والأهلية فيما يتعلق بالتبادل، والتعاون، والتنسيق، وجهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً ككل.
- لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين المنظمات الحكومية والأهلية فيما يتعلق بجهود تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في تمكين المرأة تشريعياً ككل.

الرابع عشر : رؤية مستقبلية من منظور طريقة تنظيم المجتمع لزيادة تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعياً :

(١) الاطار العام للرؤية المستقبلية :

سوف تقوم الرؤية المقترحة على:

أ -الرؤية :مجتمع يسعي دائما الي تحقيق التعاون والتنسيق والتبادل بين مؤسساته فيما يتعلق بتمكين المرأة تشريعيا.

ب -الرسالة :تعزيز آليات التكامل بين الجهود الحكومية والاهلية وعلاقتها بتمكين المرأة تشريعيا.

ج- المهمة :العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال حصول المرأة علي حقوقها التشريعية.

د- القيم الجوهرية :التعاون، التنسيق، التبادل، الاتصال، الشراكة.

(٢) اهداف الرؤية المستقبلية :

أ. تحقيق الوعي المجتمعي بحقوق المرأة تشريعيا.

ب. تعزيز اليات تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعياً والمتمثلة في (التعاون – التبادل – التنسيق – الاتصال)

ج. وجود خطط عمل مشتركة بين المنظمات الحكومية والأهلية لتمكين المرأة تشريعياً.

د. وضع برامج تدريب مشتركة للمسئولين بالمنظمات الحكومية والأهلية لتنمية خبراتهم ومهاراتهم المتعلقة بتمكين المرأة تشريعياً.

هـ. اقامة المؤتمرات والندوات بين المنظمات الحكومية والأهلية لمناقشة قضايا المرأة التشريعية .

(٣) البرامج والأنشطة اللازمة لتحقيق الرؤية المستقبلية وأهدافها:

١. عمل مجموعة متكاملة من الندوات واللقاءات المشتركة بهدف تمكين المرأة تشريعيا .
٢. عقد لقاءات وندوات ومحاضرات مع قيادات ومنظمات المجتمع للتوعية بحقوق المرأة التشريعية.
٣. استخدام كافة وسائل الاتصال الجماهيرية لتوعية المرأة بحقوقها التشريعية .
٤. توفير الموارد المادية والفنية لتحسين اداء المنظمات الحوكمية والاهلية فيما يتعلق بتمكين المرأة .
٥. مشاركة الاخصائي الاجتماعي في تنفيذ كافة البرامج التي تقوم بها تلك المنظمات لتمكين المرأة تشريعيا من خلال توظيف معارفه وخبراته العلمية في ذلك .

(٤) استراتيجيات تنفيذ الرؤية المستقبلية :-

أ. **إستراتيجية الإقناع** : حيث يعمل الأخصائي الاجتماعي علي إقناع المنظمات الحكومية والاهلية علي ضرورة بذل مزيد من الجهد لتمكين المرأة تشريعيا عن طريق وجود قنوات اتصال مفتوحة بينها وبين كافة العاملين بتلك المنظمات ولا سيما التعرف علي احتياجاتهم التشريعية .

ب. **إستراتيجية التنمية** :من خلال تنمية إدراك ووعي ومعارف المرأة بحقوقها التشريعية وذلك بالاستعانة بالأساليب والوسائل المختلفة مثل الندوات والاجتماعات والمؤتمرات.....الخ.

ج. **إستراتيجية التنسيق** : وتستخدم لإيجاد درجة من الترابط بين جميع المنظمات الحكومية والاهلية المعنية بتميكن المرأة تشريعيا للنهوض بجودة الخدمة المقدمة اليها ودراسه مشكلاتها التشريعية.

(٥) تكتيكات تنفيذ الرؤية المستقبلية :-

أ. **تكتيك العمل المشترك** : من خلال تشجيع المنظمات الحكومية والاهلية علي العمل التعاوني والمشترك فيما بينها لصالح تمكين المرأة تشريعيا .

ب. **تكتيك المشاركة** : عن طريق مشاركة قيادات المجتمع مع المنظمات الحكومية والاهلية في برامج تمكين المرأة تشريعيا.

ج. **تكتيك الاتصال** : ويستخدم لبناء شبكة من العلاقات داخل المجتمع سواء بين المنظمات الحكومية وبعضها أو بين المنظمات الحكومية والاهلية بهدف تنفيذ برامج تمكين المرأة تشريعيا .

(٦) أدوات تنفيذ الرؤية المستقبلية :-

أ. **المقابلة** : يقوم الأخصائي الاجتماعي بإجراء المقابلات مع المرأة بهدف دعم وتنمية معارفها بحقوقها التشريعية.

ب. الاجتماعات : ويستخدم الأخصائي الاجتماعي الاجتماعات لمناقشة بعض الموضوعات المرتبطة بقضايا المرأة التشريعية والوصول إلي القرارات المناسبة التي تساعد علي حل مشكلاتهم.

ج. اللجان : ويستخدمها الأخصائي الاجتماعي أثناء عملة بالمنظمات لمساعدة اللجان باختلاف مجالاتها الاجتماعية والثقافية والعلمية علي تحقيق أهدافها المرتبطة بتمكين المرأة تشريعيا.

د. **الندوات** : وتستخدم لتوعية المرأة بحقوقها التشريعية.

(٧) الأدوار المهنية الملائمة لتنفيذ الرؤية المستقبلية :-

أ- **الخبير**: وهنا يقوم المنظم الاجتماعي بتزويد المجتمع بمشكلات المرأة التشريعية كما أنه يعطى معلومات وحقائق حول المخاطر التي تتعرض لها المرأة وتحتاج الي تشريع لحمياتها.

ب-**المخطط**: يعمل المنظم الاجتماعي على وضع الخطط اللازمة بالتعاون مع المنظمات المختلفة بالمجتمع سواء الحكومية أو الاهلية بهدف تمكين المرأة تشريعيا .

ج- **ممكِّن** : وذلك من خلال تيسير حصول المرأة على حقوقها على الوجه الأكمل وتمكينها من مقاومة مصادر الاستغلال في أماكن العمل .

د- مطالب : من خلال المطالبة بحل مشكلات المرأة التشريعية .

هـ-**مدافع** : وذلك من خلال حماية المرأة من التعرض لمصادر الخطورة .

(٨) آليات تنفيذ الرؤية المستقبلية :-

(١) تنمية قدرة المنظمات على الاستمرار لتحقيق التطلعات المستقبلية وتعزيز الاعتماد على الذات .

(٢) زيادة قدرة المنظمات والمؤسسات الحقوقية على التنافس معاً والتنافس بينهما وبين المنظمات الاقليمية والعالمية فى تنفيذ البرامج والمشروعات التى من شأنها تمكين المرأة قانونياً من خلال الوصول إلى أفضل النتائج بأعلى درجة من الجودة فى ضوء معايير الجودة الشاملة.

(٣) تنمية قدرة المنظمات الحقوقية على الاستفادة القصوى من كل مصادر المعرفة واستثمار كافة المعلومات والبيانات لتمكين المرأة قانونياً.

(٤) توفير الدعم المالى الكافى واستخدام أساليب ادارية ملائمة تسمح بخلق مناخ ملائم للعمل مع ضمان توفير العنصر البشرى كماً ونوعاً وتنمية قدرته استمرار.

(٥) تعزيز الشراكة بين المنظمات الحكومية والأهلية، مع التنسيق والتعاون، وتبادل المعلومات والحرص على التواصل المستمر بينهم لتنمية قدرتها على الالتزام بالمسئولية الاجتماعية والنهوض بالمرأة المصرية.

(٦) تدريب المسئولين بالمؤسسات الحكومية والاهلية على كيفية استخدام أحدث الوسائل والأساليب التكنولوجية لتمكين المرأة تشريعيا.

(٧) الارتقاء بكفاءة الأداء وفعالية ما يقدم من خدمات للحكم على مدى الالتزام بالتنفيذ.

المراجع :

١. ليلى الخواجة: المرأة وسوق العمل في مصر ، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أوراق بحثية، المجلس القومي للمرأة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٨٠.

2. Brenda Bubils, kar le krogs sudmiley social work and Empowerment profesion pearson Boston, 2005,p26.

٣. فوزية عبدا لستار: المرأة في التشريعات المصرية ، القاهرة، المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٦، ص٩.

٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية الإنسانية العربية،مركز التمييز للمنظمات غير الحكومية، أبحاث ودراسات، ٢٠٠٢، ص٨.

٥. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: مصر في أرقام ،جمهورية مصر العربية مارس، ٢٠٠٩ ، ص ٥

٦. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: المرأة والرجل فى مصر،جمهورية مصر العربية، يونيه، ٢٠١٤، ص ١.

٧. ماجدة فريد سرور: تحليل مضمون شكاوى المرأة كمدخل لتحديد الاحتياجات " دراسة مطبقة على مكتب شكاوى المرأة بالمجلس القومي للمرأة عام ٢٠٠٧ ، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الدولي الحادي والعشرون للخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٨، ص٣٦٠٦.

٨. طلعت مصطفى السروجي: السياسة الاجتماعية فى إطار المتغيرات العالمية الجديدة ،القاهرة، دار الفكر العربي،٢٠٠٤،ص ٣٣٥.

٩. محمد زكى أبو النصر: اغتراب الرعاية الاجتماعية في مجتمع الرفاهة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٠، ص ١٨٥.

١٠. رشدي شحاتة أبو زيد: العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته في ضوء أحكام الفقه الإسلامي ،الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة، ٢٠٠٨،ص٣٨٢.

١١. محمد زكى أبو النصر: اغتراب الرعاية الاجتماعية في مجتمع الرفاهة ، مرجع سبق ذكره، ص٢٣٠

١٢. محمد زكى أبو النصر: اغتراب الرعاية الاجتماعية في مجتمع الرفاهة، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٢٩-٢٣٤.

١٣. زينب معادى: المرأة والتنمية ، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، بغداد،٢٠٠٥، ص٨٠.

١٤. السيد ياسين: العالمية والعولمة، القاهرة، دارنهضة مصر، ٢٠٠٠، ص٢٨.

١٥. طلعت مصطفى السروجي: الخدمة الاجتماعية الدولية ،القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠١٠، ص ص٩٩: ١٢٣.

١٦. هدى توفيق سليمان : تفعيل دور المنظمات الأهلية فى ظل العولمة ، بحث منشور بمجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد الثامن ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٠م.

١٧. أماني قنديل : العمل الأهلي والتغيير الاجتماعي ، منظمات المرأة والدفاع والتنمية في مصر ،القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٨، ص ص:١٤٣-١٤٤
١٨. ماهر أبو المعاطي علي : الخدمة الاجتماعية والإدارة المحلية "أسس نظرية وممارسة ميدانية" ،الفيوم ، مركز الصفوة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٧، ص:٢٨٢
١٩. أبو النجا محمد العمري : تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية ،الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٠، ص:١٥١
٢٠. عبد الحليم رضا عبد العال : تنظيم المجتمع "النظرية والتطبيق" ، القاهرة ، دار المهندس للطباعة والنشر ، ٢٠٠٦، ص ص:٣٥-٣٦
٢١. أبو النجا محمد العمري: آثار معوقات التنسيق بين الجمعيات الأهلية ، دراسة مقارنة ، بحث منشور فى المؤتمر العلمي الخامس عشر ، الخدمة الاجتماعية والسلام الاجتماعى ، المجلد الثالث ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ٢٠ – ٢١ مارس ، ٢٠٠٢م.
٢٢. عائشة عبد الرسول إمام : طبيعة عملية الاتصال بين المنظمات الحكومية فى مصر الواقع والمأمول ، بحث منشور بمجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد الخامس عشر ، الجزء الثانى ، القاهرة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٣م.
23. Charron Prochownik: Social Support And Health Out Comen in Children Organization, Unbulished, Dissertation The University of Michigan, 2004.
٢٤. لبني عبد المجيد : المتطلبات المعاصرة لدعم العلاقات البينية للجمعيات الأهلية في مصر ، بحث منشور بالمؤتمر العلمي السابع عشر ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، مجلد ٥، ٢٠٠٤.
٢٥. أحمد صادق رشوان : التكامل بين الجمعيات الأهلية وتمكين المرأة المعيلة ، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثامن عشر ، ج٢، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ٢٠٠٥م.
٢٦. سامية بارح فرج : نحو تصور مقترح لطريقة تنظيم المجتمع لتحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية لرعاية الأطفال المعاقين ذهنياً وأسرهم ، بحث منشور فى مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد العشرين ، ج٢ ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، أبريل ٢٠٠٦م.
٢٧. عائشة عبد الرسول إمام : اتجاه الجمعيات الأهلية نحو تكوين بناء لتبادل المعلومات ومنع تكرار الخدمات الدليل الإرشادي للبناء ، بحث منشور فى المؤتمر العلمي الدولي الحادي والعشرون للخدمة الاجتماعية الخدمة الاجتماعية والرعاية الإنسانية من مجتمع متغير ، المجلد الخامس ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ١٢-٣/٣/٢٠٠٨م.
٢٨. أسماء سعيد محمد : التكامل بين المنظمات غير الحكومية وأثره على تحقيق المشروعات المجتمعية لأهدافها ، بحث منشور بمجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد السابع والعشرون ، ج٤ ، ٢٠٠٩ .

٢٩. عبدالفتاح نازل : تكامل الجهود الحكومية والاهلية لمواجهه مشكلات مجتمع الصيادين ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠١٠.

٣٠. امي محمد سعد الدين : التكامل بين الجهود الحكومية والأهلية في مواجهة مشكلات عمل الأطفال في الزراعة ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠١٥.

٣١. خليل عبد المقصود: مؤشرات تخطيطية لدعم دور الجمعيات الأهلية لتمكين الإناث من حقهن في التعليم ،بحث منشور بمجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد الثامن، الجزء الخامس، ابريل ،٢٠٠٠.

٣٢. تهاني الجبالي: " دور المنظمات غير الحكومية في نشر الوعي القانوني للنساء ومعوقات التنمية من العنف إلى التمييز التكنولوجي، مركز الاتصالات الملائمة من أجل التنمية، أكتوبر، ٢٠٠٢.

٣٣. منال طلعت: المنظمات غير حكومية وتمكين المرأة من المشاركة فى تنمية المجتمع المحلى، بحث منشور بالمؤتمر العلمي السابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، ٢٠٠٤.

٣٤. أمل جابر حسن: تقويم أداء الجمعيات الأهلية في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٩.

35. Embet Mekonnen : Empowering African Women Using Education As A Key: A case Study Of Women In Ethiopia, Ph.D, USA, California: Alliant I University, 2009.

٣٦. حليمة أبو صليب: دور المؤسسة القانونية في تمكين المرأة ، مركز المرأة للإرشاد القانوني، فلسطين، القدس، ٢٠١١.

٣٧. نرمين سيد عزب: دور المنظمات النسائية العربية في تمكين المرأة في دراسة مقارنة لواقع حالتي مصر والبحرين ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١.

38. Satyal Banskota, Shiba: Women's Empowerment And Development ,Ph.D, University of New York, 2012.

٣٩. أمل عبدا لمرضى الجمال: التمكين القانوني للمرأة كإستراتيجية لمواجهة الاتجار بها في دول العالم الثالث ، بحث منشور بمجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، كلية الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد الرابع والثلاثون، إبريل،٢٠١٣.

40. Fang. Michigan: Do legal Reforms In Favor Of Women Improve their Economic And Political Outcomes? Evidence From India,Ph.D, Doctor of Philosophy University location United States, Michigan, ProQuest document ID, 2013 .

٤١. مخلص رمضان محمد: تقويم برامج منظمات المجتمع المدنى فى تفعيل الحقوق الاجتماعية والسياسية للمرأة ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠١٥.

٤٢. عبدالحليم رضا عبد العال وآخرون : تنظيم المجتمع نماذج – مهارات – ادوار ، القاهرة ، دار الحكيم للطباعة والنشر ، ١٩٩٢.

٤٣. هدى بدران :تنظيم المجتمع ، القاهره ، مكتبه المليجى ، ١٩٦٩ ، ص ٢٣٩ .
٤٤. المعجم الوسيط : الجزء الثانى ، القاهرة ، مجمع اللغة العربية ، ١٩٨٥ ، ص ٨٣.
45. Robert Barker: The social work dictionary 2ed ,N.Y N.A.S.W ,press, 1978 , p. p 116-117.
٤٦. أحمد وفاء زيتون: تنظيم المجتمع "مفاهيم وقضايا وحالات" ،القاهرة ، دار الحكيم للطباعة والنشر ، ١٩٩٣ ، ص ١٧.
٤٧. إبراهيم بيومى مرعى وآخرون: العمل فى الجماعات وتطبيقاته فى الخدمة الاجتماعية ،القاهرة ، المكتب العربى ، ١٩٩٣ ، ص ١٤.
٤٨. مدحت فؤاد فتوح: الخدمة الاجتماعية مدخل تكاملة،القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٦، ص ٦٠
٤٩. مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز ،القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ٢٠١٠، ص ١٢٢.
٥٠. منير البعلبكي: موسوعة المورد " قاموس انجليزى عربى" ، بيروت، دار العلم للملايين، ط ١٤ ،١٩٨٠، ص٣٠٤ .
٥١. محمد رفعت قاسم وآخرون : تنظيم المجتمع– ممارسات– نظريات– نماذج، القاهرة، دار المهندس، ٢٠٠٥، ص٣٢.
٥٢. محمد عبد الهادي : تنمية المجتمع المحلي ، بحث منشور بالمؤتمر الثالث للتوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية ، ج١ ، الإسكندرية ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالتعاون مع المعهد العالي للفكر الإسلامي ٥: ٧ أغسطس ، ١٩٩٥، ص ٥٧٧.
٥٣. إبراهيم عبد الرحمن رجب وآخرون : تنمية المجتمع المحلي ، سلسلة قرارات في تنظيم المجتمع ، القاهرة ، مكتبة وهبة ، الكتاب الخامس ، ١٩٩٠. ص ٣٦.
٥٤. الادارة المحلية : جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة ، شروق القاهرة ، بدون ، ١٩٩٥، ص ١٣.
٥٥. عبد الهادي الجوهري وآخرون : دراسة في التنمية الاجتماعية ، مدخل إسلامي ، القاهرة ، مكتبة نهضة مصر ، ١٩٨٤، ص ١٤٤.
٥٦. ظريف بطرس : المشاركة الشعبية في التنمية الريفية ، المؤتمر العربي الرابع للإدارة المحلية ، المجلد الاول ، الدراسات والبحوث النظرية ، المملكة المغربية ، طنجة ، ١٩٧٨، ص ص ٣: ٤.
٥٧. علي نصار : الامكانيات العربية ، إعادة نظر وتقويم في ضوء تنمية بديلة ، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢، ص ٧١.
٥٨. مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط ،القاهرة ، ٢٠٠٢، ص ٩١٧
٥٩. أمانى قنديل: الموسوعة العربية للمجتمع المدنى، سلسلة العلوم الأجتماعية، القاهرة، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٨، ص٩٩.
60. Brenda Bubois, Karla Krogrsud Miley ; Social Work and Empowerment, profesion pearson Boston, 2005, p.26.
٦١. لجنة التمكين القانوني للفقراء: المجلد الأول، من أجل قانون فى خدمة المجتمع، ٢٠٠٨، ص٢٦.

62. Omar Garcia-Bolivar, Michael Roth and others: Legal Empowerment of the Poor: From Concepts to Assessment ,United States Agency for International Development, ARD, Inc, MARCH 2007,p2..

٦٣. محسن عوض وآخرون: دليل التمكين القانوني للفقراء" معارف وخبرات" ، المنظمة العربية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،٢٠١٣،ص٤٠.

٦٤. الأمم المتحدة: الحركات النسائية في مصر" وضع المرأة العربى، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا ، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٢٨.

٦٥. المجلس القومى للمرأة : جهود المجلس القومى للمرأة فى مجال التشريعات ، مؤتمر مستقبل المرأة فى مصر الثورة "، أوراق العمل المقدمة من المجلس القومى للمرأة، ١٩ مايو ٢٠١٢، ص١١٧.

٦٦. المجلس القومى للمرأة : نشاط المجلس في مجال التشريعات ،القوانين الجديدة، ٢٠١٢، ص١.

٦٧. المجلس القومى للمرأة : المرأة المصرية والأهداف الإنمائية للألفية، المؤتمر الرابع للمجلس القومى للمرأة، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص٨٣.

٦٨. أحلام مرسى على ، حامد محمد على : القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ، ص ١٩

٦٩. علاء صادق رفاعي :التعاون بين أهالي المجتمع المحلي وعلاقته بمواجهة مشكلاته ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٣ ، ص:١٠٠

٧٠. أبو النجا محمد العمري : تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية ،الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٠، ص:١٥١

٧١. محمد صبرى النمر: أساليب الاتصال الإجتماعى "دراسات وقضايا الخدمة الاجتماعية"، الإسكندرية، المكتب العلمى للكمبيوتر والنشر والتوزيع، ١٩٩٦، ص ص ٢٩، ٣٥.

٧٢. أماني قنديل : المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة ،القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٠، ص:١٨٩

٧٣. رشاد احمد عبد اللطيف: مؤسسات طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية، سوهاج ، دار الصفا للطباعة ، ١٩٩٨، ص ٤٨

74. Allison De. Murgach : Resource Mobilization and corrdination in : Anne Minahan , : Encyclopedia of social work , Vol. 2,18 TH ed ., N.Y.N.A.S.W,1987 , p.503

٧٥. عبد الهادي الجوهري وآخرون : دراسات في التنمية الاجتماعية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠١ ، ص.ص ٧١ –٧٢ .

٧٦. عبد الحليم رضا عبد العال : تنظيم المجتمع النظرية والتطبيق ، القاهرة ، دار المهندس للطباعة والنشر ، ٢٠٠٦، ص .ص ٣٢–٥٥

٧٧. مديحه مصطفي فتحي : مفهوم العملية التنسيقية في طريقة تنظيم المجتمع ، القاهرة ، بدون ، ١٩٩٥، ص ٣٤١.

٧٨. رشاد أحمد عبد اللطيف : أساسيات طريقة تنظيم المجتمع ،القاهرة ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ١٩٩٥، ص:١٩٥

٧٩. محمد محمد إبراهيم : المدير والاتجاهات الإدارية الحديثة ،القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٩٧، ص:٣٩٦